

لا شرعية لأية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك		
مقابلة مع د أنطوان خير عضو المجلس الدستوري ص (1,2&3)	مرصد الطائف العدد 02 الفصل الاول2021	تطبيق اتفاق الطائف كان مجتزأ ومخالفا لمضمونه خالد قباني: ص (4) في البدء كان الانقلاب على العيش المشترك حارث سليمان ص (9)
هل أصبحت الثقة بالحكومة على درجتين؟ أنطوان مسره ص (7) بدأت الحرب اللبنانية عام 1920 ونهايتها كانت في الطائف كمال الصليبي (8)	دورية فكرية تعنى بمواكبة الحياة السياسية و ترصد مدى مطابقتها والتزامها معايير الصحافة الدستورية والقانونية وموجبات العيش المشترك	بنود الوثيقة الدستورية (العام 1976) الرئيس سليمان فرنجية ص (12) مرصد الطائف : بطاقة تعريف ص (12)

أفتتاحية العدد	مقابلة مع رئيس مجلس القضاء الاعلى السابق عضو المجلس الدستوري القاضي د. أنطوان خير
اتفاق الطائف بين الافتراء والافتئات بقلم: حارث سليمان في لحظة تأزم سياسي متعلقة بصراع أحزاب الطوائف على السلطة اللبنانية وخياراتها، شاءت الصدفة أن أكون في مكتب مدير إذاعة الكتائب " صوت لبنان" أحتسي القهوة معه، وتبادل الحديث السياسي قبل إجراء مقابلة إذاعية معي، تداع على الهواء، سألني عن النخب الشيعية المدنية واليسارية، التي تعامل معها خلال تاريخ طويل، أخبرته أن أحد الكتاب المخضرمين من شيعة جبلنا، كتب رسالة اعتذار الى "الاقطاع السياسي الرجعي" وقد يذهب الكاتب نفسه أو من يمثله، الى كتابة اعتذار من المارونية السياسية نفسها، لم يظهر محدثي فرحة منتظرة، أجابني وأذهلني: ألم يكن من الأجدى للجبهة اللبنانية وأحزابها ان تقبل برنامج الحركة الوطنية وتنفذ الاصلاحات المدرجة فيه لبناء دولة حديثة، وهو برنامج على حد قوله، يتضمن تحديثا للدولة والحياة السياسية اللبنانية. كان الموقف سوريايا بيننا، كلانا من نفس جيل بدأ شبابه في مطلع السبعينات وانتمى بشكل أو بآخر الى طرفي الحرب، الى معسكرين معاديين، تقائلا حتى تعبنا، وكان هذا القتال سببا في تغيير لبنان، سلطة وشعباً وديموغرافيا، وإعادة لتوزيع الثروة الوطنية فيه، ولتشكيل الدولة وصلاحيات سلطاتها وبنود الدستور فيها. لم يكن بيننا من تراجع عن مبادئه وأفكاره ومنطلقاته الفكرية، كان كل منا متمسكا ببقائاته، لكن كلانا، كان ينكر تجربة الحرب واللجوء للعنف، من أجل تحقيق الأهداف والغايات، كان كلانا يستخلص من تجربته في الحرب اللبنانية، خلاصة مفادها أن خيار التسويات النبيلة والحلول الوسطية، كان يمكن أن يكون أكثر فائدة لشعب لبنان، وأكثر ثورية أو وطنية من العنف الاهلي، وان المبادئ النبيلة يجب ان تلتزم وسائلنا، تتبنى قيم الاعتراف بالآخر والحوار والشاركة الوطنية. كان كلانا يعلم، بعد أن استخلص العبر واستنتج، أن تبني سياسات تحمّل لبنان أكبر من طاقاته، وتدرج في سياق أجندات اقليمية، وتتوهم أن باستطاعة أي طرف سياسي حزبي، التأثير بحماية جماعة طائفية او مذهبية، لينسج تحالفات مع خارج يستقوي به على قوى لبنانية أخرى، هي خيارات عبثية، حتى لو وقع في غوايتها أطراف لبنانية عدة، تداورت فيما بينها، أدوار الرقص البائس، على حبال دول الاقليم والعالم. كان كلانا يغادر أوهام المراهقة السياسية، التي جعلت أجدنا يعتبر أن لبنان الذي ابتدأ وجوده "كوطن للمسيحيين ولغيرهم" يمكن تحويله بدعم اقليمي، وبظروف انقسام عربي، الى وطن قومي مسيحي" وجعلت الآخر يعتبر ان لبنان كوطن، يمكن ان يكون بؤرة وقاعدة ثورية تمارس النضال للتحرير وتعمل لتغيير أنظمة العرب وطبيعة سلطاتهم التقليدية. على أرضية نضوج سياسي، صنعتته سنوات العمر والتجربة والتضحيات الجسام، التي شهدها جيل بكامله، مهما تفرقت نزعاته، أدرك الجميع، "أن لبنان هو وطن نهائي لجميع ابنائه" وأنه عربي الهوية والانتماء وأن شرعيته كدولة التي نشأت ب "اعلان دولة لبنان الكبير" لا تقل ثباتا تاريخيا، وتبريرا قانونيا عن شرعية أية دولة عربية كانت أو أجنبية. بهذا المعنى لم يكن اتفاق الطائف استجابة ملحة لحاجة وطنية، بوقف الحرب الأهلية ووقف الأمها فحسب، كما يحلو للبعض أن يروج مستخفا بهذا الاتفاق ومُقِلًا من أهميته في الحياة الوطنية، فالطائف كان تسوية وطنية نبيلة، تعكس نضوج القوى الأساسية في الاجتماع السياسي اللبناني، وبلوغها سن الرشد السياسي، وخروجها من المغامرة والمراهقة السياسية، ونبد العنف في الحياة العامة، واعتماد صيغ الشراكة والتوازن بديلا	انطوان خير ل مرصد الطائف: القانون يلزم رئيس الجمهورية اصدار التشكيلات القضائية كتب عارف العبد: "صعبة هي الإحاطة بشخصية متعددة الصفات والكفاءات، إنسانيا وأديبا وفكريا وروحيا ووطنيا، كشخصية الأخ العزيز والصديق الوفي والرجل الرجل الرئيس أنطوان خير، لا بل أكاد أقول إنها مهمة أقرب ما تكون من الاستحالة. فهو بلوري الحضور، يعكس في كل وجه من وجوه حياته أنوارا تنزل عليه من شمس الأزل فيردها من جديد إلى الشاخصين إليه، وقد تشعبت ألوانها وتراقصت أشعتها بتألق يلامس حدود السحر". هذا الكلام في وصف رئيس مجلس القضاء الاعلى السابق والقاضي انطوان خير قاله فيه مطران بيروت السابق بولس مطر في الحفل الذي أقامته مؤسسة المونسنيور اغناطيوس مارون، في إطار احتفالات مدرسة الحكمة مار يوسف الأم في بيروت البيوبيلية في مناسبة مرور 140 سنة على تأسيسها (*)، فالقاضي الدكتور انطوان خير يعد من أبرز اعلام القضاء والقانون والثقافة القانونية والمدنية في لبنان. فهو يحمل: • اجازة في الحقوق الفرنسية واجازة في الحقوق اللبنانية من كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف 1963. - • دبلوم دكتوراه في القانون العام 1964. ودكتور دولة في الحقوق من جامعة ليون 1968. - • بروفيسور في كلية الحقوق واستاذا زائر في كلية الحقوق في جامعة تونس 1998-1999. • استاذ زائر في كلية الحقوق في جامعة باريس الحادية عشرة1999-2000 (SCEAUX) - • استاذ العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف ورئيس قسم القانون العام فيها. • استاذ زائر في كلية الحقوق في جامعة باريس الخامسة 2002-2003 (DESCARTES RENE) • استاذ زائر في كلية الحقوق في جامعة باريس الاولى 2004-2005 (SORBONNE PANTHEON). • درس في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية 1968-1978 في معهد القضاة. • مدير مركز الدراسات الجغرافية للعالم العربي (CEDROMA) التابع لكلية الحقوق في جامعة القديس يوسف • عضو المجلس الدستوري 1994-2000 • مثل لبنان في المؤتمر الدولي للمجالس لدستورية الفرنسية في باريس 1997 في ليرفيل في الغابون 2000. • المستشار القانوني للوفد اللبناني الى مؤتمر مدريد 1991 • رئيس غرفة في مجلس شوري الدولي منذ سنة 1991. من مؤلفاته: ✓ متصرفية جبل لبنان (بالفرنسية)- منشورات الجامعة اللبنانية 1973. ✓ الفكر السياسي لميشال شيجا - منشورات اكسيون 1966. وقد تحدث في مقابلة اجراها الى مرصد الطائف، فأنت على الشكل التالي: س: كيف ولماذا جمدت التشكيلات القضائية وهل براكم هذا الامر تصرف قانوني ودستوري؟ وكيف تتظرون الى هذا الموضوع؟ ج: انا سبق وتعرضت لمثل هذه الظروف او هذه التجربة التي تحدث الان، عندما كنت رئيسا لمجلس القضاء الأعلى في عهد الرئيس اميل لحود. ان قانون تنظيم القضاء العدلي في مادته الخامسة تطور مع الزمن والنص الحالي، يقول: "ان مجلس القضاء الاعلى يعد التشكيلات القضائية ويعرضها على الوزير لإبداء ملاحظاته. يعني لم يعد للوزير حق اقتراح التشكيلات، كما كان يحدث في الماضي قبل النص الحالي، كان وزير العدل يستطيع ان يقترح التشكيلات ويعرضها على مجلس القضاء الأعلى للموافقة او العكس، وإذا حصل خلاف، يبيت هذا الخلاف مجلس الوزراء أي السلطة السياسية، بعد الاستماع الى رئيس مجلس القضاء الأعلى. اما اليوم فمجلس القضاء الاعلى هو الوحيد الذي يمكنه ان يعد التشكيلات، ويعرضها على
(*) ندوة حول كتاب "أشياء قد تنسى" الصادر عن "دار النهار" للرئيس الأول عضو المجلس الدستوري القاضي الدكتور انطوان خير ابن الحكمة. في اذار من العام 2015.	

للنفرد والغلبة، وتبني مقاربة الإصلاح الهادئ المتدرج بديلا للانقلاب الصاعب الذي يطلب تغييرا دفعة واحدة. وعليه فان الخروج المستجد على الطائف ليس فقط، تنصلاً من اتفاق جرى التوقيع عليه، أو نكوصا بعقد وطني أعاد صياغة الشراكة الوطنية، أو جنوباً لتحقيق غلبة تنافي أصول العيش المشترك، أو سعياً لتحصيل مكتسباتٍ صغيرة، عبر اشغال حرائق كبيرة، بل إضافة لكل ذلك، هو مراهقةٌ سياسية واستعادة لمنطق العنف الاهلي المستند الى رعاية خارجية، تستند الى ما عرف اخيرا ب "تحالف الاقليات" الذي ازدهرت طروحاته، إثر هجمات ١١ ايلول وقيام أميركا بإسقاط نظامي طالبان وصدام حسين في أفغانستان والعراق، مما أدى الى إطلاق يد ايران في المشرق العربي بعد توقيع اتفاقها النووي مع دول الغرب وأميركا. لذلك فالالتزام باتفاق الطائف ليس قراءة لنصوصه وتطبيقا لمندرجاته واحكامه فحسب، بل هو أولا واخيرا سلوك سياسي وتعامل منهجي ومقاربات هادفة، تستند الى التزام دقيق بموجبات العيش المشترك والحوار والصراع الديموقراطي السياسي السلمي، والتسليم الطوعي بتداول السلطة والتناوب على ممارستها. فوثيقة الطائف، لم تكن انهاءً، أقل باب تطوير الحياة السياسية وأوقف حراك التغيير السياسي؛ بنى ومفاهيمها وآليات، وهي بالرغم من تحولها دستورا، يرسم حدود وهيكلية السلطات الدستورية وآليات عمل مؤسساتها وقواعد حياتها، فتحت الوثيقة مسارا متدرجا يضع خارطة طريق للانتقال الهادئ، من دولة تختزلها منظومة جماعات، وتحكمها أحزاب طائفية حزبية، ويشكل كل طرف لبناني منها، بإنتحال إسم طائفته، امتدادا لطرف اقليمي خارجي يتولى رعايته ودعمه، فتحت الوثيقة هذه، مسارا للانتقال الى دولة مدنية على أسس قيم المواطنة الحديثة، التي تضمن العدل والمساواة والأمن، وتنظم الحقوق والواجبات للأفراد. بوضوح وصواب، استطاعت منهجية الطائف أن تحدد وتعالج العلاقة البنوية بين الطائفية والتبعية الخارجية، وأن تكشف العلاقة التعاقدية بين انتهاك حقوق الفرد، من جهة أولى، لصالح جماعته الطائفية التي تحولت سجنا له، بدعوى حمايته، وبين انتهاك سيادة الدولة اللبنانية واخضاعها لنفوذ خارجي، فالطائفية تختصر حقوق الفرد بحقوق الجماعة، ثم تختصر حقوق الجماعة بنفوذ الزعيم وسطوته، ثم تختصر نفوذ الزعيم لتجعله في خدمة سياسات دولة خارجية ترعاه وتسيّره حيث تفقد الدولة اللبنانية قرارها وسيادتها. وآخر تجليات هذا الوضع تصريح قائد الحرس الثوري الإيراني "ان صواريخ لبنان وغرة هم خط المواجهة الامامي لإيران ضد اسرائيل". لذلك تضمن الطائف تحديد ثلاثة أقاليم متوازنة: • الحيز الجيوسياسي للدولة، باستعادة حدودها وانسحاب كل جيش أجنبي منها، بدءا بالاحتلال الاسرائيلي وانتهاءً بجيش الوصاية السورية، بعد خروج منظمة التحرير وقواتها من لبنان سنة ١٩٨٢. • حيز انهاء الإحتراب الأهلي واستعمال العنف كأداة سياسية، وذلك بتأكيده على نزع سلاح الميليشيات كافة، وبسط سلطة الدولة بقواها الشرعية على كامل الأراضي اللبنانية، و استرداد حق الدولة الحصري باحتكار العنف عبر تطبيق القانون، واحتكارها موارد المعابر والحدود والمرافق العامة • حيز الانتقال التدريجي من دولة الطوائف الى دولة المواطنة، عبر الغاء الطائفية بكل اشكالها، مع لحظ جدول زمني يبدأ، ب ١_ المرحلة الاولى؛ الغاء طائفية الوظيفة أولا بشكل فوري (الغاء الطائفية الادارية) واعتماد الكفاءة والامتحان سبيلا لإعادة بناء الادارة العامة، وقد تم تنفيذ هذا الالغاء منذ سنة ١٩٩٢ (طبعا باستثناء وظائف الفئة الاولى وما يعادلها في المؤسسات العامة) وتكفي العودة الى التعيينات التي جرت في مختلف دوائر الدولة والقضاء وامتحانات مجلس الخدمة المدنية وكتاب العدل، ليتبين ان المناصفة لم تكن سارية او مرغوبة أو موضع تنفيذ أو تطبيق. (الجدير ذكره هنا ان المناصفة لم تكن انجازا ناله المسيحيون في مؤتمر الطائف، بل هي انصاف ناله المسلمون، فتعادل تمثيلهم السياسي مع المسيحيين من خلال التعيينات المستجدة.) ٢_ المرحلة الثانية؛ وهي الغاء الطائفية السياسية (أي التوزيع الطائفي في المؤسسات السياسية)عبر اعتماد نظام المجلسين : "مجلس شيوخ" بتوزيع طائفي يمنح ضمانات للجماعات و"مجلس نيابي" خارج القيد الطائفي ويقانون انتخاب يعتمد المحافظة كدائرة انتخابية (لبنان بين ٩ و١٢ دائرة). وتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية (القصد الطائفية الشاملة وليست السياسية فقط) وقد كان منتظرا أن يتم هذا الامر انطلاقا من انتخابات ١٩٩٦	الوزير الذي له الحق ان يبدي ملاحظات على هذا الاقتراح وبعد ابدى ملاحظاته يجتمع بمجلس القضاء الأعلى فأما يأخذ المجلس بالملاحظات او ببعضها، او لا يأخذ. بالنتيجة، وبعد هذا الاجتماع يجتمع مجلس القضاء الأعلى، فاذا اقر التشكيلات بأكثرية سبعة أعضاء من عشرة، يقول النص: تصبح هذه التشكيلات نهائية وملزمة. مما يعني نهائية وملزمة للذي سيصدر المرسوم، هذا مبدأ في القانون الإداري يسمى بالصلاحيّة المقيدة "compétence liée". بمعنى ان الذي يصدر المرسوم مجبر حسب النص بان يصدره. الرئيس الحالي قال:" انا ما بيصم ". لكن القانون يجبره ان يبيصم، س : قصدكم رئيس الجمهورية؟ ج: نعم اجل. س: يعني تطبيق القانون المعمول به؟ ج: انا في ايامي وفي عهد الرئيس لحدود، وبعد الاطلاع على ملاحظات وزير العدل، والاخذ بالبعض منها، صوت مجلس القضاء على التشكيلات بالاجماع، وليس بالأكثرية. فأعد المرسوم، ووقعه وزير العدل الدكتور شارل رزق بعد نصف ساعة من وصول المشروع اليه. وكذلك وقعه باقي الوزراء، أي وزير المالية ووزير الدفاع، بسبب ان هناك قضاة المحكمة العسكرية، ووقعها رئيس الحكومة وكان يومها الرئيس فؤاد السنيورة، قائلا: “ وقعت هذا المرسوم دون ان انظر الى تفاصيله، لان لي كامل الثقة برئيس مجلس القضاء الأعلى وبالأعضاء في مجلس القضاء الأعلى وذهب المرسوم الى رئيس الجمهورية اميل لحود، فلم يوقعه ووضعه في الدرج، لأنه لربما قبل له انه لا يستطيع لا ان يعدل فيه ولا ان يرده اليها. لذلك وضع المرسوم في الدرج حتى اخر عهده. وترك الرئاسة من دون ان يوقعه. رئيس الجمهورية الحالي، بدل ان يضعه في الدرج كما فعل الرئيس لحدود، احاله الى مجلس الوزراء الذي لا صلاحية له في هذا الموضوع ووقفت التشكيلات عند هذا الحد، مع ان مجلس القضاء الاعلى كان قد وافق على التشكيلات بالاجماع واصبحت حسب النص القانوني نهائية وملزمة. س: بماذا تصف هذا التصرف؟ ج: هذا التصرف هو تصرف مناقض للمادة الخامسة من قانون تنظيم القضاء العدلي. أي انه تصرف مخالف للقانون. س: هل يتوافق هذا التصرف، مع ما يقال عن الالتزام بالنصوص والقوانين والدستور المعمول به في لبنان؟ ج: طبعا لا. س: لماذا يتم هذا التصرف بهذه الطريقة؟ ج: لا اعرف. س: والى ماذا سيؤدي هذا التصرف إذا ما استمرينا على هذه الحال؟ ج: ستبقى التشكيلات غير منفذة، وهناك مراكز قضائية كثيرة مشغولة اليوم بالوكالة. س: كيف يؤثر ذلك على الجسم القضائي ومعنويات القضاة؟ ج: هذا لا يتماشى مع رفع معنويات القضاء. س : اين نحن من ما يقال عن استقلال القضاء؟ ج: جميع رجال السياسة يصرحون بأنهم يريدون استقلال القضاء، لكنهم بالفعل لا يحترمون هذا الاستقلال. س: لماذا؟ ج: لان ذلك يتناقض مع مصالحهم. س: ما هو المطلوب لكي نصل الى استقلال القضاء؟ ج: المطلوب ان يحترم النص، كما اريد ان أقول انه على بعض القضاة مسؤولية في هذا الخصوص، لأنهم يذهبون الى السياسيين ويطلبون تأييدهم ليشغلوا مراكز معينة يطمحون اليها. س: اليس الامر هنا، له علاقة بوضعية القضاء القانونية؟ ج: القانون كما هو في نصه الأخير يضمن للقضاء الكثير من الاستقلالية. ولكن التنفيذ لا يحدث كما يجب ان يحدث. س: هل برايكم القانون الحالي كاف لضمان استقلال القضاء؟ ج: برأيي انا القانون الحالي كاف. لان مجلس القضاء الأعلى مؤلف من عشرة أعضاء. هناك ثلاثة منهم حكميون، يعني بحكم منصبهم، الرئيس الأول لمحكمة التمييز، والمدعي العام لدى محكمة التمييز، ورئيس هيئة التفتيش القضائي. وهناك عضوان ينتخبهما قضاة محكمة التمييز، يبقى خمسة يعينهم مجلس الوزراء. انا اعتقد ان الوضع الحالي يؤمن قدر كبير من استقلال القضاء، لكن بهذه المناسبة اريد ان أقول لك ان ما يحكى عن ان مجلس القضاء يجب ان ينتخب برمته، فانا لست مع هذه النظرية. لأننا عندها نحول القضاء بالظروف الحاضرة نحول هذه الانتخابات الى ما تحولت اليه انتخابات نقابة المحامين. أي الى صراعات حزبية. س: لماذا لا نفكر بقانون استقلالية القضاء بعيدا عن مسألة الانتخاب، بمعنى ان القضاء يكون مستقلا فعلا عن الإدارة السياسية؟ ج: النص الحالي يؤمن قدر كبير من هذه الاستقلالية حسبما أرى. مجلس القضاء الأعلى لا يستطيع ان يصدر مرسوما هذا من صلاحية السلطة التنفيذية تصدر المراسيم. ولكن القول بان ما يفعله مجلس القضاء الأعلى بأكثرية سبعة وما فوق يكون نهائيا وملزما، هنا انا أجد، انه يؤمن قدرا كبيرا من استقلالية القضاء. لكن العبرة في التنفيذ ان السلطة الإجرائية تمتنع عن تنفيذ القانون. س: لماذا يقال ويردد البعض، ان القضاء اللبناني يجب ان يكون مستقلا بالكامل؟ ج: كل قضاء يجب ان يكون مستقلا، ليس فقط القضاء اللبناني، فمن حيث تكوين القضاء يجب ان يكون مستقلا، والا لا يكون ضمانا للمتقاضين.
--	---

س: بعد تجريبتكم الطويلة إضافة الى معرفتكم التي تتمتعون بها، براكيم اليس القانون الحالي بحاجة لتعديلات؟ ج: يمكن ان يعدل لكي يعطي المزيد من الاستقلالية لكنني اعيد القول كما ذكرت لك انا ضد انتخاب كل اعضاء مجلس القضاء الاعلى، لان القضاة المحترمون يصعب عليهم القيام بمعركة انتخابية. س: من الذي يطالب بانتخاب القضاة؟ ج: هنالك مشاريع قوانين تعد لكي يكون هناك انتخاب للقضاة. س: اين وكيف؟ ج: يطرحون مجلس قضاء يضم قضاة مجلس الشورى وقضاة ديوان المحاسبة، ويقول بالانتخاب. س: من يقترح ان ينتخب القضاة؟ ج: ينتخبهم القضاة، أي ان القضاة ينتخبون، القضاة الآخرين، كما يجري انتخاب مجلس نقابة المحامين وان يقدم القضاة على انتخاب مجلس، القضاء وانا ضد هذا الامر، وضد ان يكون القضاء العدلي ومجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة ينتخبون مجلسا واحدا. س: هل أنتم راضون عن احترام الدستور والقوانين خلال هذه الفترة؟ ج: عندما لا تحترم استقلالية مجلس القضاء الأعلى كما جرى، لا يمكن ان أكون راضيا. س: على ماذا يؤثر ذلك؟ ج: يؤثر سلبا على القضاء والمتقاضين. س: هل يتم احترام الدستور براكيم؟ بما يختص في قضية التشكيلات القضائية منصوص عليها في القانون. س: إذا ما استمرينا على هذا المنوال بعدم احترام القوانين الى اين نتجه؟ ج: الى وضعية غير مريحة. للقضاء والمتقاضين. س: ما ريكيم بالتجربة الإيطالية؟ ج: تعني القضاة الذين تعرضوا للمافيا؟ هي تجربة شجاعة. والمطلوب تطبيق القوانين في لبنان لأنها لا تطبق. س: الى اين يتجه لبنان في هذه الظروف؟ ج: انا حاليا لست على تفاؤل، وهناك مخالفة صريحة للدستور فقد استقال ثمانية نواب والقانون ينص على انتخابات فرعية خلال مدة شهرين وهذا الامر لم يحدث ولم تجري هذه الانتخابات. مما يجعل مجلس النواب يتعرض الى اتهامه بعدم الشرعية. حاليا هناك 120 نائب من أصل 128 نابا. س: ما رأيكم في الذي يجري في موضوع تشكيل الحكومة؟ ج: كان على الدستور ان يوجد طريقة لحل موضوع تشكيل الحكومة. الدستور بنصه الحالي من هذه الناحية يجعلنا امام مازق. لأنه يطلب من شخصين ان يوقعا على مرسوم تشكيل الحكومة. فإذا لم يتفقا لا تشكل الحكومة وليس هنالك مهلة ولا شروط، هذا يمكن ان يستمر طويلا والى اجل غير معروف. مع العلم ان التعديلات التي جرت في الطائف عززت مركز رئيس الحكومة لأنها جعلته يسمى بعد استشارات ملزمة وجعلت السلطة الإجرائية حسب المادة 17 انتقل من رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء مجتمعاً. س: هل ترون اننا مقصرون في تطبيق اتفاق الطائف؟ ج: اتفاق الطائف لم يجري تطبيقه كاملا، من جهة ومن جهة ثانية تمت الإساءة في تطبيق بعض احكامه. س: لبنان الى اين؟ ج: الله وحده يعرف، وانا غير متفائل إذا ما استمرت الظروف على ما هي عليه. س: لماذا لا يتم تطبيق المادة 95 من قانون القضاء العدلي لمحاسبة القضاة وتنقية صفوفهم اذا ما حدثت أخطاء وتجاوزات؟ ج: انا مع تطبيق هذه المادة ولكن مع ان يكون النص واضحا بالنسبة للشروط يعني القاضي لا يحاكم المتهم الا بعد ان يؤمن له حقوق الدفاع. انا مع هذه المادة على ان يعطى للقاضي كل حقه بالدفاع عن نفسه لكي لا تصبح طريقة للانتقام من بعض القضاة. الدستور يتحدث بشكل بسيط عن القضاء، في المادة 20 يقول: بان القضاة مستقلين في اصدار احكامهم ولا يتحدث عن سلطة قضائية. في النظام الفرنسي جاء دستور الجمهورية الخامسة لم يقل عن القضاء: (pouvoir) قال عنه: (Autorité) . اذا كنا نريد القضاء سلطة مستقلة، على الدستور ان ينص على ذلك، من جهة اولى، ومن جهة ثانية المادة خمسة من قانون تنظيم القضاء العدلي، فان السلطة الإجرائية ولمرتين لم تطبقها، والتطبيق يجب ان ينص عليه دستوريا. في اتفاق الطائف: هنالك عدة مواد لا يمكن ان تطبق الا بالاتفاق بين رئيسي الجمهورية والحكومة، والنص افترض ان يكون التعامل على هذا المستوى، هذا ما يجب ان يكون، ولكن بكل اسف الواقع يقول لنا عكس ذلك. وعليه يجب إيجاد طريقة لمعالجة الامر إذا ما حصل خلاف. ثم ان النظام البرلماني من اسسه التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والاجرائية. السلطة التشريعية لا تزال تستطيع حجب الثقة عن الحكومة واسقاطها. هذا يجب ان يقابله حق حل مجلس النواب من قبل الحكومة، لكن الشروط التي وضعها النص الجديد هي شروط تعجيزية وقد قيل قبل ذلك من قبل الرئيس سليم الحص، حيث اعتبر انه لا يجوز ان لا يكون هناك طريقة لحل مجلس النواب، الشروط الموضوعية تعجيزية لا يجب ان نعود الى وضعية عدم وضع شروط كما في السابق، لكن يجب ان تبقى طريقة معقولة لكي تتمكن السلطة الإجرائية في بعض الأحوال من حل مجلس النواب.	النيابية، لكن الوصي السوري بادل تأجيل انسحابه من لبنان، بتأجيل تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية. ٣_ المرحلة الثالثة؛ الغاء الطائفية بكل أشكالها او ما اعتدنا على وصفه ب "الغاء الطائفية من النفوس" اي الغاؤها في المجتمع والثقافة والفكر، ويطال هذا الالغاء الذهاب الى نظام القيم والتربية، عبر اعادة كتابة تاريخ لبنان وابتكار تنشئة وطنية مدنية وإقرار قانون احوال شخصية موحد الخ... وهو عمل كان المأمول ان تديره "الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية" وتشرف عليه، جامعة سلطات الدولة، إضافة لنخب المجتمع والثقافة والقضاء واكاديميين وكادرات في مجالات الأعمال والاقتصاد والتنمية. وباختصار شديد فان الطائف في جوهره هو مسار لإعادة بناء "دولة سيّدة على حدودها وداخل حدودها، تحتكر استعمال العنف لتطبيق العدالة والقانون، وتعيد تشكيل الداخل اللبناني عبر آليات سلمية اصلاحية وتراكمية للانتقال من الدولة الطوائفية الى دولة المواطنة المدنية. وقد شكلت مبادرة نقابة المحامين التي حملت عنوان " استعادة الدولة عبر اعادة تكوين السلطة" جهدا مهما في اعادة صياغة جدول أعمال وطني، يبني الجسر والتواصل بين اهداف ثورة ١٧ تشرين المجيدة وقيّمها، وبين الحاجة الوطنية، لاستعادة قوة دفع دينامية، لتنفيذ مالم ينفذ من اتفاق الطائف وبنوده، وإعادة قراءته كنص حي ومتحرك، وكشفت الحملة الشرسة على هذه المبادرة، التي قامت بها، كل أطراف المنظومة السياسية التي قادت لبنان منذ مؤتمر الطائف ولتاريخه، مضافا اليها حذر وخوف ابدتهما، مرجعيات دينية مختلفة ومتعددة، كشفت شراسة هذه الحملة، أن منظومة الفشل والفساد والارتهاق للخارج، والتي حكمتنا خلال عقود باسم اتفاق الطائف ومندرجاته، لا تريد من منطوق الطائف الا قشوره، ولا تحرص على بند منه، الا نقطة بداية تطبيقه، وهي بداية أهلتها لاستلام زمام السلطة. كما كشفت الحملة أن حقيقة مصالح المنظومة وتوجهاتها، تتعارض جذريا مع أقاليم الطائف الثلاثة أعلاه، باستعادة دولة سيّدة على حدودها وداخل حدودها، تحتكر استعمال العنف لتنفيذ القانون، وتبني الإصلاح السلمي الهادئ لبناء دولة المواطنة والغاء الطائفية. ويتبدى واضحا ان حزب الله، الذي هو رأس هذه المنظومة وادارتها، هو بطبيعته ضد أقاليم الطائف الثلاثة ومضامينها كلها، وفيما تشارك حركة أمل الحزب، تحفظاته ولاءاته، يتبدى أن عداء الحركة للطائفية والمطالبة بالغائها، تشبه نزعة طمّاع يُريدُ تدميرَ اسوار بُستانه وبستان جاره، غله يقطع أرضا، يضمها الى أرضه. على مدى سنوات طويلة، تقاذفت أطراف المنظومة الحاكمة، تُهما عديدة، حول اتفاق الطائف ومآلاته؛ من اعتبار الاتفاق امتيازاً للطائفة السنية يعزز نفوذها، فيما وقائع الحياة تُظهر أن سنوات حكم الطائف التي مرت، كانت زمنا لصعود الثنائية الحزبية الشيعية وإطباقها على مفاصل السلطة والأعمال، الى اتهام الاتفاق بانه شرّع المحاصصة الطائفية، وسهّل قيام دولة المحاسيب، وهو اتهام يعكس حقيقة الواقع الإداري القائم، وبيّن ممارسات من تولوا السلطة، لكنه لا يَطاولُ مضمونَ النص الدستوري، الذي فرض اعتمادَ الكفاءة والمباراة، والذي جرت المحاصصة خلافا له روحا ونصاً. من جهة أخرى يجهد رئيس الجمهورية الجنرال عون لخوض معاركه ضد الدستور اللبناني بعد تعديلات الطائف، في كل مناسبة واستحقاق دستوري، متجاوزا صلاحيات موقعه، ومنتھكا حدود صلاحيات السلطات الأخرى في مجلس النواب ورئاسة الحكومة، كما في تجميد والتدخل في التشكيلات القضائية التي تصبح ملزمة له ولغيره من اصحاب التوافق، اذا ما اقرت بأجماع مجلس القضاء الاعلى، وهو يبغي بذلك، تكريس أعراف جديدة، تجعل من رئيس الجمهورية، حاكما منفردا غاشما، لا يخضع لأي مساءلة، ولا يقيده نص، ولا تلزمه أعراف أو قيود. لبنان دولة تُحكّم خلافاً للقانون والدستور، وتُدارُ سلطانه من خارج مؤسساته الدستورية، وخلافا لتقاليد وأصول حياته البرلمانية والديموقراطية، والمطلوب تنفيذ الدستور والقانون كل قانون، ودستور الطائف، الذي لم يطبق بعد، هو محطة نصّج سياسي وحياتي، ومنهج اعتدال، هو ظرف وإطار يحتاج اكتماله، الى نمط آخر من الرجال. • استاذ جامعي
---	---

أخبار مرصد الطائف

1. قرارات استثنائية «لمجلس الدفاع تحوله إلى مجلس حكم أعلى يتجاوز الدستور!

تجاوزت قرارات مجلس الدفاع الأعلى للدفاع، نطاق مهامه، الى ما يمكن وصفه "مجلس حكم أعلى"، يتجاوز مجلس الوزراء، الذي يفترض ان تناط به وفقاً للمادة 56 من الدستور، السلطة الاجرائية. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات: وضع السياسة العامة للدولة، والسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على اعمال كل اجهزة الدولة من ادارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء...» هذا المجلس، الذي يتعين تشكيله منذ تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة العتيدة، او حكومة تصريف الأعمال، التي دعا الرئيس عون الى "التوسع قليلاً من تصريف الأعمال لتلبية حاجات البلاد الى حين تشكيل الحكومة العتيدة..." انطلاقاً من الوضع الاستثنائي الذي ينظره يتطلب متابعة استثنائية، واتخاذ قرارات لمعالجة هذا الوضع الدقيق في البلاد . ولأحظت مصادر سياسية ان الجلسة الأخيرة للمجلس الأعلى للدفاع تناولت مواضيع ومسائل واتخذت بشأنها قرارات، تتجاوز صلاحيات المجلس ودوره المنصوص عنه بالدستور، وهي من اختصاص مجلس الوزراء حصراً. وتساءلت هل تم تحويل صلاحيات مجلس الوزراء ودوره الى المجلس الأعلى للدفاع للاستعاضة عن اجتماع الحكومة المستقلة، وما هي المصلحة في ارتكاب هذه المخالفة الدستورية في هذا الوقت بالذات، في حين كان يفترض أن تتولى الحكومة المستقلة تسيير الأمور الملحة في نطاق ضيق، ام ان الهدف من كل ما يجري هو محاولة ملتبسة لتعويم الحكومة من خلال اجتماعات المجلس الأعلى شكلياً بحضور موظفي رئاسة مجلس الوزراء، لأنه لا يمكن إعادة تعويمها دستوريا لممارسة صلاحياتها بعد استقلالها رسمياً.

أخبار-لبنان/المانشيت/قرارات-استثنائية-لمجلس-الدفاع-تحول الى مجلس-حكم-أعلى-يتجاوز-الدستور

[http:// lb.com.aliwaa/04/كانون_الأول/](http://lb.com.aliwaa/04/كانون_الأول/)

2. الدفاع الأعلى "هرطقات دستورية" تهدد مبدأ فصل السلطات في لبنان

الحرّة / خاص - دبي- 04/ ديسمبر 2020

في ظل فشل تعويم حكومة تصريف الأعمال وتعثر المساعي بتشكيل حكومة لبنانية جديدة، يتهم نشطاء السلطات اللبنانية بالسير نحو عسكرة البلد عبر مجلس رئاسي -عسكري، وتعاميم أمنية تجيز اعتقال المواطنين لمدة 24 ساعة دون إشارة قضائية.

وفي ظل غياب تام لاجتماعات حكومة تصريف الأعمال، انعقد المجلس الاعلى للدفاع، أمس الخميس، في قصر بعيدا الجمهوري، بدعوة من الرئيس اللبناني، ميشال عون، وحضر كبار قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية واستهل الرئيس اللبناني ميشال عون جلسة المجلس، الذي يترأسه بموجب الدستور، بالقول إنّ "التوسع قليلاً في تصريف الأعمال هو نتيجة الظروف الراهنة، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات إلى حين تشكيل الحكومة". ومن ثم تلا الأمين العام للمجلس، اللواء محمد الأسمر، "المقررات"، التي حملت تجاوزاً دستورياً في الصلاحيات، بحسب متابعين.

• تجاوز في الصلاحيات

واعتبر الدكتور في القانون الدستوري، محمد عيسى عبد الله، في حديث لموقع "الحرّة"، أنّ بعض ما خلص إليه المجلس يحمل تجاوزاً حقيقياً

خالد قباني : لم يتم تطبيق اتفاق الطائف بصورة كاملة وما نفذ منه كان مجتزأ وبصورة تخالف مضمونه وروحه. اختصرت المؤسسات وغاب دورها



أجرت مجلة الضحى حواراً مع الوزير السابق القاضي والاستاذ في الفقه الدستوري واحد صناع اتفاق الطائف الدكتور خالد قباني هذا نصها ويعيد مرصد الطائف نشرها لأهميتها الفقهية والدستورية في هذه المرحلة:

1- كنتم حاضرين بقوة في اجتماعات الطائف الطويلة، وكذلك في النتائج، وبخاصة في صياغة بنود الوثيقة التي صدرت عن الاجتماعات، كيف تنظرون اليوم إلى تجربتكم تلك، هل كانت تستحق ذلك العناء؟ هل كنتم راضين عن الوثيقة الختامية، أم مجرد تسوية أنهت سنوات الحرب الطويلة بما تيسر من تسويات وتنازلات.

*كانت فعلاً تجربة تستحق العناء، لأنها أدت إلى:

أولاً إيقاف حرب عبثية، دامت أكثر من خمس عشرة سنة، دمرت لبنان وهجرت أهله وأنهت اقتصاده، وشكلت خطراً على وحدة لبنان وكادت تنتهي إلى تجزئته وتقسيمه لولا اتفاق الطائف الذي وضع حداً لهذه الحرب وأعاد اللبنانيين إلى بعضهم البعض. وثانياً إحياء المؤسسات الدستورية من خلال إعادة تكوين السلطات الدستورية. إلتأم مجلس النواب سريعاً، بعد إعلان وثيقة الوفاق الوطني، التي صوت عليها اللّقاء النيابي اللبناني في الطائف، في بلدة القليعات، في لبنان، في 5 تشرين الثاني وصادق على هذه الاتفاقية، وفي الجلسة نفسها تم انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، ثم بعد ذلك تم تشكيل حكومة جديدة ترأسها الرئيس الحص، واختصرت ولاية مجلس النواب، بعد أن استمر في ممارسة أعماله لمدة أكثر من عشرين سنة، أي منذ سنة 1972، لكي يتسنى للشعب انتخاب مجلس نواب جديد، اكتمل بانتخابه عقد المؤسسات الدستورية، وذلك سنة 1992. وثالثاً البدء بعملية البناء والإعمار التي أعادت إعمار لبنان الذي هدمته الحرب، وأعادت هذه العملية لبنان إلى خارطة العالم، واستعاد دوره الاقتصادي والثقافي والسياسي والانساني.

لم تكن الوثيقة الختامية مجرد تسوية، أنهت سنوات الحرب، ولكنها أدخلت تعديلات أساسية وجوهرية على النظام السياسي في لبنان، وعالجت بل حلت مشاكل ونزاعات رافقت إعلان دولة لبنان الكبير، واستمرت طيلة العهود التي تلت، وإن كان الميثاق الوطني سنة 1943 قد شكل محطة مفصلية، وأساسية في بناء دولة الاستقلال، ولكنه لم يمهّد أزمات لبنان، فجاء اتفاق الطائف محاولاً من خلال التعديلات الدستورية وضع حد للأزمات السياسية، كمسألة الهوية العربية أي عروبة لبنان، والهوية الوطنية، أي المسألة الطائفية، ومسألة المشاركة في الحكم، أي ما كان يعرف بمعادلة الخوف والغبن، ومسألة العدالة الاجتماعية، أي مسألة الإنماء المتوازن واللامركزية الإدارية الموسعة. أما السؤال عما إذا كان الطائف قد نجح في حل هذه المشاكل التاريخية وأزمة الثقة بين اللبنانيين التي أثرت في بناء الدولة واستقرار البلاد، فهذا شأن آخر.

أقر الطائف مجموعة من القواعد والمبادئ الأساسية في الحكم وانتظام عمل السلطات، تؤمن فرصاً لبناء الوطن والدولة وتشكل نموذجاً للعيش المشترك. وأهمية هذه القواعد والمبادئ أنها باتت جزءاً من الدستور، ومن مقدمته، بحيث إذا ما طبقت بحسن نية، وهذا هو المطلوب، لكانت كفيلة برأينا، بتحويل لبنان إلى نموذج حضاري للعيش المشترك الاسلامي- المسيحي ومقتضياته.

لم يتم تطبيق اتفاق الطائف بصورة كاملة، وما نفذ منه كان مجتزأ وبصورة تخالف مضمونه وروحه. اختصرت المؤسسات وغاب دورها، ودخلت البلاد في صراع من نوع آخر، صراع على النفوذ واقتسام الحصص والمغانم، وتوزعت الطوائف في ما بينها السلطات والمؤسسات، وزادت حدة المشاعر الطائفية والمذهبية، ووصلت إلى أوجها، وإدعت الكتل والأحزاب السياسية تمثيل الطوائف في الحكم، والدفاع عن حقوقها، خلافاً لأحكام الدستور، بما يؤمن غطاءً سياسياً لها، ويحصنها من كل مسؤولية أو محاسبة في ممارسة شؤون الحكم، وبما يخرج نظامنا السياسي الديمقراطي البرلماني عن طبيعته وجوهره، وتحكمت موازين القوى الداخلية بإدارة الحكم، نتيجة الصراعات الإقليمية والدولية الضاغطة، وما تفرضه هذه الموازين من قواعد في التعامل وفي ممارسة السلطة، بعيداً عن أحكام الدستور، بل وخروجاً عليها.

لم تكن الحياة السياسية والدستورية في لبنان، بدءاً من إقرار اتفاق الطائف، وتحويل الاصلاحات السياسية التي تضمنها إلى مواد في الدستور، ترجمة صادقة لأحكام الدستور، ولما احتواه من أسس ومبادئ وقواعد، كما يقتضي أن تكون، وباعتبار هذا الدستور، وخاصة ما جاء في مقدمته، معبراً عن أمانى وطموحات وتوجهات الشعب اللبناني وخياراته الأساسية وتطلعاته إلى حياة أمنة ومستقرة، وبناء دولة ديمقراطية، قوامها الحرية والمساواة والعدالة، بل اتجهت الحياة السياسية والدستورية، اتجاهات ومسارات أخرجت الدستور، بما هو نظام حياة وخارطة طريق، عن مساره الطبيعي الصحيح، ونقضت أحكامه، وأبتعدت عن كل ما يجعل الدولة دولة قانون ومؤسسات، سواء في ما يتعلق بتشكيل الحكومات، أو في ما خص المسألة الطائفية أو المشاركة في الحكم أو قانون الانتخاب الذي يعتبر حجر الزاوية في كل إصلاح سياسي، أو في ما يرتبط بصلاحيات رئيس الجمهورية، بما كان له الأثر الكبير على عدم استقرار الحياة السياسية والدستورية في البلاد.

2- من جهة دستورية، هل بدّلت وثيقة الطائف من طبيعة النظام السياسي اللبناني، أم مجرد إصلاحات من داخل النظام؟

*لم تبدل وثيقة الطائف من طبيعة النظام السياسي اللبناني، وهي ليست مجرد إصلاحات من داخل النظام، بل هي إصلاحات في صلب النظام. بقي النظام السياسي نظاماً في جوهره وطبيعته نظاماً برلمانياً في مبادئه وأركانه الأساسية والجوهرية، ولكن الاصلاحات نصت بصورة صريحة وواضحة عن طبيعة النظام السياسي، فجاء في مقدمة الدستور أن لبنان هو جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل، أي أنها حسمت بنص واضح وصريح طبيعة النظام السياسي، بعد أن كان مزيجاً من النظام الرئاسي والبرلماني، نظراً إلى الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية قبل التعديلات الدستورية التي أدخلها اتفاق الطائف في صلب الدستور، وجعل رئيس الجمهورية في موقع سام بالنسبة للسلطات الدستورية، وصمام أمان للنظام والحكم في النزاعات والصراعات السياسية الداخلية، بحيث لا يكون فريقياً في هذا الصراع، في ظل نظام برلماني، بالغ التعقيد والصعوبة، يقوم على المنافسة الحادة بين قوى سياسية تتنافس ديموقراطياً لبلوغ السلطة، مما جعله يلعب دور المرجع والحكم في هذا الصراع، الحافظ للكيان والساھر على احترام الدستور والملتزم بأحكامه وعلى أمن البلاد ووحدتها وسيادتها واستقلالها.

في الصلاحيات، أبرزها إصدار تكليفات للوزراء، بما فيها تكليف وزير المالية بفتح اعتمادات تتجاوز قيمتها مليارات الليرات لتوزيع مساعدات على المتضررين من انفجار المرفأ، وتكليف وزارة الاشغال تنظيف المجاري في العاصمة، وتكليف الأمانة العامة لمجلس الوزراء استكمال مشروع قانون لشركة مرفأ بيروت." واعتبر عبد الله أنّ هناك محاولة لإعادة إحياء حكومة حسان دياب بعد استقالته رسمياً، وكان هناك نوعاً من التعويم عبر مقررات المجلس الأعلى للدفاع، مشدداً على أنه "لو كان هناك قضاء في لبنان، لكانت القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى موضوع طعن لعدم دستورتيتها."

• تجاوز مبدأ فصل السلطات

وأوضحت حمدان، أن "المجلس الاعلى للدفاع يتألف من رئيس الجمهورية رئيساً، رئيس الوزراء نائباً للرئيس، وكل من وزير الدفاع، الخارجية، المالية، الداخلية، والاقتصاد، أعضاء، فضلاً عن تولي بعض العسكريين لمهام وصلاحيات إدارية به." وأشارت إلى أنّ المجلس الأعلى للدفاع هو هيئة يعود لها وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية، سواء على الصعيد العسكري، التعليمي، الصحي، ولكن ذلك لا يعني حوله مكان السلطة التنفيذية، عملاً بمبدأ فصل السلطات المكرّس في الدستور اللبناني .

• توصيات وليست مقررات

كذلك، اعتبر المحامي اللبناني مجد حرب، لموقع "الحرّة"، أنّ "المجلس الأعلى للدفاع يصدر توصيات عامة يرفعها لمجلس الوزراء الذي يتخذ قرارات بشأنها"، مضيفاً أنّه "حتى على الصعيد الأمني، الحكومة هي من تصدر القرارات، ويتولى المجلس الإشراف على تنفيذها متى كانت مرتبطة بالأمن." ولفت حرب أنّ "كل ما يحدث بمثابة هرطقات قانونية ودستورية، إذ يحاول رئيس الجمهورية وحلفائه بسط سيطرتهم على البلاد."

الحرّة / خاص - دبي.

<https://www.alhurra.com/lebanon/2020/12/04/-الواء-20/12/04>
الدفاع-الأعلى-وبيان-الواء-20/12/04
هرطقات-دستورية-تهدد-مبدأ-فصل-السلطات-في-لبنان

3. المجلس الاعلى للدفاع يتجاوز صلاحياته

لاحظت مصادر سياسية ان الجلسة الاخيرة المجلس الاعلى للدفاع تناولت مواضيع ومسائل واتخذت بشأنها قرارات، تتجاوز صلاحيات المجلس ودوره المنصوص عنه بالدستور، وهي من اختصاص مجلس الوزراء حصرا.

مجلس -الدفاع-تحول-<https://kataeb.org/-الى-مجلس-حكم-أعلى-يتجاوز/04/12/2020/>
مجليات/أخبار

4. ليس هناك حكومة تصريف أعمال

لفت جنبلاط الى أنه ليس هناك حكومة تصريف أعمال مشيراً الى أن عون يحاول انشاء حكومة بديلة عبر المجلس الاعلى للدفاع وهذا مخالف للدستور

<https://www.lebanon24.com/news/lebanon/772559/-جنبلاط-عون-بحاول-انشاء-حكومة-بديلة-عبر-المجلس-الاعلى>

5. بدع غير دستورية

تيمور جنبلاط بعد زيارته شيخ العقل: البدع الخارجة عن الدستور تعطل عملية تأليف الحكومة

أخبار-الساعة/تيمور-جنبلاط-بعد-زيارته-شيخ-العقل البد

الخميس 10كانون الأول
<https://www.Lebanonfiles.com/articles/>

لم يعد رئيس الجمهورية جزءاً من السلطة التنفيذية، يشارك في اتخاذ القرارات، أسوة بأعضاء الحكومة، شأنه شأن أي وزير في الحكومة، بل بات يلعب دور الرقيب والموجه والمصوب لعمل مجلس الوزراء، قبل اتخاذ القرار، والسلطة المضادة، Contrepouvoir، بعد اتخاذ القرار، ليعيده إلى مصدره، في حال مخالفته القانون أو الدستور، أو عدم توافقه مع المصلحة العامة، بحكم دوره الوازن والحافظ للدستور، والساھر على المصالح العامة وحقوق اللبنانيين وحرّياتهم، وهو يلعب الدور نفسه، وبقوة أكبر في ما يخص القوانين التي يقرها مجلس النواب، بحيث يعيد القوانين المخالفة للدستور، دون أن تمهر بتوقيعه، ويرفض تنفيذها، ولذلك فقد ربط الدستور كل أعمال الدولة، التشريعية والتنفيذية بموافقة رئيس الجمهورية، بحيث لا تكون نافذة الا بعد صدورها بمرسوم من رئيس الدولة، مما يعطي رئيس الجمهورية اشرافاً كاملاً على كل أعمال الدولة بل سلطة فاعلة وموجهة تدحض كل قول بفخرية أو شرفية هذا المنصب. للأسف لم يفهم موقع ودور رئيس الجمهورية وأهميته على حقيقته، أردنا تراكم كم من الصلاحيات وأغفلنا المضمون.

لا تكمن مشكلة الحكم في لبنان في النصوص، سواء نتيجة نقص فيها او سوء توزيع للصلاحيات، بل تكمن في طريقة اداء الحكم وممارسة السلطة وفهم طبيعة النظام السياسي المعتمد في الدستور.

ليست المسألة مسألة صلاحيات، سواء زيادة او نقصاناً. فصلاحيات رئيس الجمهورية، على اتساعها، في دستور ما قبل الطائف، لم تسعفه ولم تمكنه من تجنب الأزمات أو احتوائها أو الحؤول دون تفجر الأوضاع في لبنان. ولا يعني ذلك أن صلاحيات رئيس الجمهورية لا تحتاج إلى تفعيل أو تعديل من أجل فاعلية دوره المطلوب، وربما من أولويات التعديل، إعطاء رئيس الجمهورية حق حل مجلس النواب، لكي يلعب دور الحكم بين أغلبية حاكمة وأقلية معارضة، إذا ما احتدم الصراع بين الفريقين إلى حد شل عمل المؤسسات الدستورية والمرافق العامة، أو شكل خطراً على الونام الوطني والعيش المشترك، كما حصل مراراً في لبنان، ولا يزال يحصل، وإذا فقد مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فعاليته، فيحتكم رئيس الجمهورية إلى صاحب السيادة، إلى الشعب، وهو الحكم الأخير، ليحكم في الخلاف ويحدد خياراته. المقصود أن المعالجة تتجاوز مسألة الصلاحيات، كمأ أو حجماً، وإن المسألة لا تعالج من خلال عنوان استعادة صلاحيات مفقودة أو منزوعة، لأن ذلك يجعلنا ندور في حلقة مفرغة. المسألة بجوهرها أعمق بكثير. المسألة هي كيف نجعل رئاسة الجمهورية صمام أمان للنظام وللاستقرار، وكيف نعلي شأن موقع رئيس الجمهورية ونجعله فعلاً لا قولاً حكماً فاعلاً في الصراع السياسي. ليست المسألة مسألة كم ولكنها مسألة نوع وكيفية. في كل مرة تصرف فيها رئيس الجمهورية كفريق في الصراع، أو وضعته الظروف أو الاحداث، أو أريد له ان يكون في هذا الموقع، كانت النتيجة تفجير الأوضاع في لبنان وإغراقه في الفتنة وفي حماة صراعات طائفية ونزاعات وحروب اهلية مدمرة. كما يستمر عليه الوضع في لبنان الآن.

3- هل توزع السلطة الذي شهدناه منذ سنة 1991، وما فيه من فوضى وبوليغارشية، حسب تعبير المرحوم د. المجذوب، هو نتيجة دقيقة لوثيقة الطائف، أو نتاج ممارسة معينة فرضت نفسها؟

*ليس في اتفاق الطائف، أو في الدستور اللبناني، ما يمكن تسميته "توزع للسلطة" أنتج فوضى عارمة، لأن ما جاء في اتفاق الطائف وما في الدستور، يرسي نظاماً سياسياً معروفاً واضح المعالم والمبادئ، ومعتمداً في الأنظمة السياسية التقليدية، مع خصوصيات تميز كل نظام عن مثيله، تعود إلى التركيبة الاجتماعية، دون أن تخل بجوهره أو بأركانه، هو النظام البرلماني القائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتعاونها وتوازنها، والذي يعتبر فيه البرلمان السلطة الأم والذي يمثل الإرادة الشعبية، وهو يتولى السلطة التشريعية، والذي يبنى على انتخابات حرة ونزيهة وديموقراطية، وحكومة تتولى السلطة التنفيذية، وتكون مسؤولة أمام البرلمان، وتستمر باستمرار ثقة البرلمان بها، ورئيس جمهورية، يكون رئيساً للدولة ورمزاً لوحدة الوطن، وتتميز عن النظام البرلماني الأم، لخصوصية البنية الاجتماعية الطائفية في لبنان، بحيث لا يكون رئيس دولة يتولى ولا يحكم كملكة بريطانيا، بل أناط به صلاحيات دستورية فعلية تجعله رئيس دولة ومرجعاً وحكماً في الصراع السياسي الداخلي وممسكاً بقيادة الدولة وليس مجرد رمز على غرار الأنظمة البرلمانية التقليدية.

اما الفوضى في الحكم التي بلغت إليها السؤال، فهي نتيجة عدم احترام الدستور، والخروج على أحكامه، ومحاولة كل فريق الهيمنة على السلطة، واحتكارها ووضع يده على مقدرات الدولة ومرافقها ومحاولة استتباعها، والممارسة السياسية التي تخرج عن أصول النظام الديموقراطي البرلماني، وعدم الاحكام في الصراع السياسي إلى أحكام الدستور، واللجوء إلى موازين القوى في حسم الخلافات والنزاعات السياسية، بل الاستعانة بالخارج، وهذا أسوأ ما خرجت به ممارسة الحكم، منذ إعلان دولة لبنان الكبير، والذي حاول الطائف أن يولي صلاحية حماية النظام السياسي الى رئيس الجمهورية، بكونه المرجع والحكم في هذا الصراع، وليس الاستقواء بالخارج، كما درج عليه اللبنانيون في ممارسة الحكم في لبنان، وفي فض نزاعاتهم.

العيش المشترك في لبنان هو الحافظ للنظام والحامي لقيم الحرية والاستقلال والسيادة، لم يعد العيش المشترك مجرد فكرة أو قدراً محتوماً فرضته الجغرافيا ونسج خيوطه التاريخ، ولكنه بات خياراً حراً للبنانيين، بحيث تحول إلى صيغة مؤسساتية ودستورية. فالتداخل الجغرافي بين المناطق والبلدات، والاختلاط السكاني، والتشابك الاقتصادي ونمو المصالح المشتركة، بل الحياة المشتركة، والترابط العائلي والأسري، والغنى والتنوع في الثقافات والعادات والتقاليد وأنماط العيش المشترك، جعل صيغة العيش المشترك أكثر تجذراً وأصالة وعمقاً بحيث باتت صيغة أمان وأمن وضمانة حقيقية للحرية والسيادة والاستقلال، وحمت لبنان من التجزئة ومحاولة الهروب إلى الفدرالية، طلباً للأمان والاستقرار، ونتيجتها الوقوع تحت الوصاية والحماية الخارجية، وبالتالي، فقدان الاستقلال والسيادة والقرار الوطني الحر، والدخول في حروب اهلية لا نهاية لها.

هذا الثابت، العيش المشترك الإسلامي المسيحي، هو ما كرسته وثيقة الوفاق الوطني، بعد حرب مدمرة، دامت أكثر من خمسة عشر عاماً، دمّرت كل شيء، باستثناء هذه الصيغة الراسخة، صيغة العيش المشترك.

وقد جاءت الإصلاحات لتعيد النظر في تنظيم السلطات العامة وصلاحياتها، بما يحقق التوازن فيما بينها، دون أن تمس صيغة العيش المشترك، أو تمس حقوق الطوائف في حرّياتها وممارسة شعائرها وعقائدها الدينية، وحقوقها في المشاركة في الحكم. وقد بنيت هذه الإصلاحات على أساس ثلاثة مبادئ أو مرتكرات لبناء الدولة:

-مبدأ وحدة الدولة وصورن العيش المشترك

-مبدأ المشاركة في الحكم، حيث لا تسلط ولا تفرد في الحكم ولا هيمنة ولا غلبة.

- مبدأ إلغاء الطائفية السياسية بصورة تدريجية وإنشاء مجلس الشيوخ.

4- ما من أحد يملك، أو يقول الحقيقة كاملة، بخصوص المداولات التي تناولت مسألة استحداث مجلس للشيوخ، وهل كان هناك قرارات في الموضوع، أو مجرد مداولات؟

*كان وما يزال استحداث مجلس للشيوخ أمراً يحظى بتوافق اللبنانيين، وهو أحد الاصلاحات الأساسية التي نص عليها اتفاق الطائف، مقابل المبدأ الذي أقره هذا الاتفاق وهو مبدأ إلغاء الطائفية السياسية الذي أصبح جزءاً من مقدمة الدستور، ولم يكن موضع خلاف ولا جدال، بل جاء تحصيناً لمبدأ إلغاء الطائفية السياسية. ولذلك جاء مبدأ إلغاء الطائفية السياسية مقترناً حكماً بإنشاء مجلس للشيوخ، بحيث يشكل صمام أمان للعيش المشترك، وطمانة حقيقية للمخاوف والهواجس التي يمكن أن يثيرها الشروع في إلغاء الطائفية السياسية، وسيجاً للوفاق الوطني، وضماناً لمشاركة الطوائف في تقرير مصير البلاد ومستقبلها، فنصت المادة 22 من الدستور:" مع انتخاب اول مجلس نواب على أساس وطني يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتحصر صلاحياته في القضايا المصرية".

وليس المقصود أو المطلوب أن يتحول مجلس الشيوخ إلى مجلس تشريعي، بل المطلوب أن يشكل صمام أمان بالنسبة لأية جهة تتردد في السير في طريق إلغاء الطائفية السياسية وتخشى على نفسها من الإلغاء أو التهميش أو فقدان الموقع والدور، فيشكل هذا المجلس دائرة أمان، إلى أن يحين الوقت الذي تهدأ فيه النفوس وتطمئن فيه القلوب وتحل فيه أجواء الثقة بين اللبنانيين محل أجواء الشك والريبة والخوف، ويشعر فيه المواطن بالانتماء فعلاً إلى وطن ودولة.

إن المؤمل من إنشاء هذا المجلس هو تعزيز الوحدة الوطنية، وهو قادر ومؤهل للقيام بهذا الدور، إذا تأمنت المناخات الملانمة،

6. السنيورة: هناك من يقصد تحويل النظام الديمقراطي في لبنان الى نظام رئاسي

عندما نسمح أو ندفع باتجاه مخالفة الدستور سنرى أنّ هناك مخالفات كبيرة سيصار إلى ارتكابها من كل فريق ومن كل حذب وصوب. وبالتالي لا تعود هناك حماية لأحد. خوفاً أن هناك من يقصد وبحاول أن يحوّل هذا النظام من نظام ديمقراطي برلماني الى نظام رئاسي، ونحن سنتصدى له"

أخبار-الساعة/السنيورة-هناك-من-يقصد تحويل-النظام-الديمقراطي الى رئاسي
ليانور فايمز - أخبار الساعة -٢٠٢٠ //الثلاثاء 15 كانون الأول

<https://www.lebanonfiles.com/articles/>

<https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/565229/>
كانون الأول 2020 - 15

7. عون دور المجلس الدستوري ان يفسر الدستور ايضا

رأى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ان "دور المجلس الدستوري لا يجوز ان يقتصر على مراقبة دستورية القوانين فحسب، بل كذلك تفسير الدستور وفق ما جاء في الاصلاحات التي وردت في وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في الطائف في العام 1989". واعتبر رئيس الجمهورية انه "من الطبيعي ان يتولى المجلس الدستوري، وهو ينظر في دستورية القوانين، تفسير الدستور، لأن القوانين تصدر انسجاماً مع القواعد الدستورية المحددة وتترجم نية المشرع المرتكزة اساساً على نصوص الدستور".

<http://aliwaa.com.lb/share//321034>

أخبار-لبنان/سياسة/

8. أنور خليل لعون: محاولاتك اختلاق صلاحيات لكم هرطقة دستورية

ردّ الامين العام لـ"كتلة التنمية والتحرير" النائب أنور خليل عبر "تويتر" متوجهاً إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون: "متى السيد رئيس الجمهورية توقف محاولتك المستمرة لخرق الدستور؟ الجديد منها طلبك المجلس الدستوري تفسير الدستور وتعلم أكيداً أن تفسير الدستور منوط بمجلس النواب لا غيره. محاولتك السيد الرئيس اختلاق صلاحيات لكم ولغيركم هي هرطقة دستورية. كفاكم استهتاراً بالدستور رحمة بالبلاد والعباد."

<https://www.annahar.com/arabic/sction/76>
سياسة09012021105036185

9. السنيورة الحل الواقعي هو العودة الى الدولة والدستور.

يجب ان نعود في كل الأمور... إلى الأوتوستراد بدلاً من الضياع في الزوارب الصغيرة، و"الأوتوستراد" هو العودة إلى احترام الدستور.

"ان رئيس الجمهورية يتدخل بالقضاء ويخرق الدستور وهذا الدستور هو الذي يحمي اللبنانيين ... ورئيس الجمهورية هذا في الأصل هو دوره. في الأساس ينبغي أن يكون رئيس الجمهورية حاضناً لجميع اللبنانيين، وأن يكون هو الحامي للدستور. ولا سيما أن الدستور أعطى رئيس الجمهورية هذه الصفة وهذا الدور وهذه الوظيفة ولم يعطها لأحد غيره. هو الوحيد الذي يحلف على الدستور وهو الآن الذي يخرق الدستور.

<https://www.beirutobserver.com/2021/01/2374451/>

لأنه ينقل الحوار حول قضايا الوطنية إلى مؤسسة دستورية رصينة وحكيمة، تستطيع أن تتحول إلى مؤسسة حوار وطني، ترقى بالمناقشات إلى المستوى الفكري والحضاري، والتي تساهم في طمأنة النفوس وإغناء الحياة السياسية والوطنية بالأفكار والقيم التي تعزز الوحدة الوطنية وتصونها، بعيداً عن المزايدات وروح المنافسة السلبية حول المصالح والمنافع الفئوية، والنزاعات السياسية والعقائدية التي تضع الأحزاب والقوى السياسية في مواجهة بعضها البعض وتهدد الاستقرار في البلاد، فضلاً عن أنه يوسع هذا المجلس أن يضع حداً للتجاذبات السياسية حول قضايا المصير ويحد من التطرف أو التوجه بالبلاد إلى تبني مواقف بعيدة عن روح التضامن والتكافل الوطني، ولكي تشعر الطوائف بالاطمئنان إلى وجودها وحضورها الفاعل في الحياة السياسية ومشاركتها في القرار السياسي والقرارات المستقبلية والمصيرية، والحوّل دون جر البلاد إلى مواقف قد تهدد أسس العيش المشترك والوفاق الوطني ووحدة الدولة، وبحيث يشكل مجلس الشيوخ صمام أمان للنظام وللحياة المشتركة بين اللبنانيين.

5- ما الثغرات التي أبرزتها ممارسة الطائف في ثلاثين سنة، وهل بالإمكان حصول طائف 2 جديد من دون تهديد مرتكزات طائف 1 ؟

*لاشك أن الممارسة السيئة للإصلاحات التي جاء بها اتفاق الطائف قد انتجت ثغرات كثيرة وسلبية في الحياة السياسية، فاتفاق الطائف لم يطبق، وما طبق منه كان مجتزئاً ومغايراً لنصه وروحه، والسمة البارزة في هذه الثغرات هو نزوع السلطة السياسية إلى التحكم بالسلطة وعدم احترام أحكام الدستور ومحاولة الهيمنة على الحكم ووضع اليد على مؤسسات الدولة ومرافقها، وتقاسم السلطة وضرب مبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي، مبدأ المساءلة والمحاسبة، والإصرار على تشكيل حكومات تجمع بين الأكثرية والأقلية تقضي على دور مجلس النواب التشريعي والرقابي، بما أساء إلى مفهوم الديمقراطية، من جهة، وأسقط مقومات النظام البرلماني والمبادئ التي يقوم عليها، من جهة ثانية.

ومما هو متفق عليه، أن كل دستور جديد، يمر بمرحلة تجربة يتم خلالها الحكم على مدى صلاحية هذا الدستور وأثاره على النظام السياسي، أو الثغرات التي تتضمنها الإصلاحات السياسية التي اعتمدت فيه، وهذا أمر طبيعي، ولكن مشكلتنا في تطبيق الإصلاحات التي نتجت عن الطائف. أن تطبيقها كان مجتزئاً وما طبق منه لم يكن سليماً، ولم تتوفر في تطبيقه، الإرادة الطيبة، إرادة الإصلاح، ولا حسن النية، ولا الرغبة في بناء دولة قانون ومؤسسات، فساد مبدأ التعطيل والعرقلة في التعاطي السياسي والتقاتل على المصالح والمغانم وعقليات الهيمنة ومنطق الغلبة واحتكار السلطة، واللجوء إلى الخارج والاستئواء به في حل مشاكل وأزمات الداخل، واستغلال الدين في السياسة، فكيف نلجأ إلى طائف جديد، والطائف هو على الحال الذي وصفناه وتجربته لم تكتمل، وكيف نعرض البلاد إلى تجربة جديدة لا نعرف نتائجها، وطريقها محفوف بالمخاطر ولا رؤية لها؟ وهل نغامر بحرب أهلية لا أفق لها ولبنان لم يخرج بعد من آثار الحرب الأهلية الماضية التي دمرت النفوس، أم نسعى إلى استكمال تطبيق دستور الطائف، والبحث في تصحيح الثغرات التي نتجت عن تطبيقه وهو أمر مطلوب ومرغوب، بالحوار البناء، وبالطرق الديمقراطية ووفقاً للأصول الدستورية، وفي مناخ من الثقة والرغبة الحقيقية في بناء الدولة، دولة الحق والمواطنة.

بذلك، نؤسس للدولة الدستورية، التي تخضع في كل جوانب عملها، التشريعية منها والتنفيذية والقضائية، للدستور، وبحيث يصبح العمل السياسي ليس عملاً يخضع للإستئساب والأهواء، أو تحكمه المصالح والتحالفات والصراعات الفئوية والحزبية والسياسية، بل تغنيه وتهذبه وتنقيه الجوانب والاعتبارات القانونية والدستورية، التي تشكل دائرة أمان ووقاية لهذا العمل، وهذا ما يحصن العمل السياسي ويصونه ويبيقيه في دائرة الدستور.

6- هل خيب الطائف توقعات الشباب اللبناني على وجه التحديد، إذ أنتج نظاماً يصعب محاكمته، أو تغييره، ولا مكان للشباب فيه ؟

من خيب آمال وتوقعات الشباب اللبناني، هو الطبقة السياسية التي أطاحت باتفاق الطائف وأعاقت تطبيقه وخالفت أحكام الدستور، ولم يكن لها لا رغبة ولا إرادة في بناء دولة.

*إن المشكلة لا تكمن في الطائف، ولكن في من طبق الطائف، وخرج على أحكام الدستور، والمشكلة في ممارسة الحكم وفي من أمعن في مخالفة القوانين ومن حاول الهيمنة على مقدرات البلاد وضرب اقتصادها والثقة بها، وخيب آمال اللبنانيين جميعاً والشباب منهم بصورة خاصة في بناء وطن ودولة تلبّي طموحاتهم وأمانيتهم وتؤمن لهم كرامة الحياة وتطمئنهم إلى مستقبلهم ومصيرهم.

أختم فأقول، لا بديل للمواطن عن الدولة، ولا يمكن لسلطة مهما أوتيت من القوة أو القدرة أن تحل محل الدولة، أو تؤمن الحماية للمواطن، ولا يجوز للطوائف أو للأحزاب أو للقوى السياسية أن تقاسم الدولة سلطتها أو تتازع الدولة على سلطتها، أو تشاركها في السيادة على إقليمها أو على مواطنيها، لأن ذلك لا يضعف سلطة الدولة فقط ويذهب بهيبتها ويلغي دورها، بل إن ذلك يؤثر على الكيان ويشكل خطراً على وحدة الدولة ويضرب الوفاق الوطني وصيغة العيش المشترك في الصميم.

لم يعد من المقبول أن تستقوي الطوائف أو الأحزاب أو القوى السياسية، على الدولة وأن تتحدى سلطة الدولة، أو أن تصادر الحقوق والحريات، أو أن تستقطع لنفسها الإدارات والمرافق العامة، وأن تتوزع منافعها وخيراتنا، وتتبادلها من وقت لآخر، لأن ذلك كله يقوض أركان الدولة، ويهدم مقوماتها وركائزها، ويلغي مفهوم الحرية والديموقراطية، ويجعل الدولة ومؤسساتها حقلاً للتجادب والمنافع، ويجعل الطوائف في مواجهة بعضها البعض، مما يسيء إلى علاقات الود والتفاهم والتعاون والثقة التي يجب أن تسود في ما بينها، بحيث يصبح اللبنانيون في خدمة طوائفهم لا في خدمة مواطنيتهم، وهو ما أدى إلى تعميق الحساسيات الطائفية والمذهبية، وحوّل الساحة اللبنانية إلى ساحة صراع وتنافس داخلي بين هذه الطوائف والمذاهب، تنسرب إليها الصراعات الإقليميّة والدولية كما يتسرب المطر من سقوف وجدران البيوت، فغرق هذه البيوت بالمياه وتفقّد صلاحيتها للسكن، كما يقول الرئيس الدكتور سليم الحص.

لم يعد مقبولاً أن نختبئ وراء طوائفنا أو نحتمي بمذاهبنا، بادعاء تمثيلنا لهذه الطوائف والمذاهب، أو الدفاع عن حقوقها، ونحن لا ندافع إلا عن مصالحنا الشخصية ومكاسبنا المادية، ونسعى إلى تأمين بقائنا واستمرارنا في السلطة وإحكام القبضة على مؤسسات الدولة ومرافقها، بحسبنا نملك حق تمثيل الشعب، ونحن قد أفقدنا الناس، بسياساتنا وتصرفاتنا الثقة بالدولة ومؤسساتها. يريد أهل السياسة وضع أيديهم على كل شيء حتى إيمان الناس، فيدعون تمثيلهم للطوائف والدفاع عن حقوق الطوائف، فيلبسون رداء الطوائف والمذاهب، ليحتتموا به، ويعفون أنفسهم من المساءلة والمحاسبة، لا تقحموا الدين بالسياسة، دعوا الناس يعيشون إيمانهم، إيمانهم يجمعهم ولا يفرقهم، وسياساتكم الطائفية والمذهبية تمزق جموعهم وتدمر حياتهم.

يجب أن نعتاد العيش في كنف الدولة، أن نتقبل فكرة الدولة وأن نحترم قوانينها ودستورها، أن نخضع لسلطانها، لأننا خارجها نكون جماعات وطوائف وقبائل متناحرة لا رابط فيما بينها ولا كيان لنا.

لم تكن المشكلة في الطائف، فسرنا الطائف بحسب أهوائنا، أردنا حكم تراكم صلاحيات، هيمنة وتسلط، لا مسؤولية فيه ولا مسؤول، وأردنا حكومات تحت عناوين وطنية جامعة، حيث لا وطنية، حيث تنهرب من المسؤولية والمحاسبة، لا تغيير فيها ولا إصلاح. مجرد استئساخ وجوه وأشخاص، تبادل مصالح ومنافع، وتوارث مواقع، فقدنا الأصل والجوهر، الحرية والديموقراطية وأخلاقيات الحكم والضمير، نعيش في سراب يظنه الظمان ماءً، حيث لا ماء ولا هواء نظيف... فساد وظلام.

* نشرت في العدد الاخير لمجلة الضحى.

بيروت في 2020/8/17

هل أصبحت الثقة بالحكومة على درجتين؟

أنطوان مسرّة*



صدر في النهار، 2020/12/22

1. تعمّمت مُصطلحات في الحياة العامة في لبنان حول "الثلاث"، و"التعطيل"، في حين ان المادة 65 من الدستور تسعى الى تجنب طغيان اقلية وطغيان أكثرية من خلال أكثرية موصوفة في 14 قضية مُحددة تفصيلاً. لا وجود "لثلاث" ولا "تعطيل" في أي منظومة حقوقية لأن هدف القانون تسيير الأمور، حتى في قوانين الشركات التجارية.

2. ورد في المادة 4-53 في الدستور اللبناني: "يصدر (رئيس الجمهورية) بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة...". وورد في المادة 2-64 بشأن رئيس مجلس الوزراء: "يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة ان تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة..." وورد ايضاً في البند 3: "يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب".

3. ان عبارة "الاتفاق" في المادة 4/53 لا تعني بالضرورة موافقة. وعبارة "توقيع" في المادة 64 لا تعني بالضرورة موافقة شاملة لكل مضمون وكل تفاصيل التشكيلة الوزارية. الاتفاق الشامل مُستحيل في أرقى الديمقراطيات. قد يكون الخلاف حول تفاصيل التشكيلة الوزارية دليل صحة مؤسساتية، بينما الموافقة الشاملة قد تكون نتيجة هيمنة او تبادل نفوذ ومنافع.

4. ورد في المادة 49: "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة"، في حين تم الاكتفاء بتوصيف السلطة الثالثة "برئيس الحكومة" (المادة 54) "ورئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة" (المادة 64). وتم توصيف السلطة الثالثة "برئيس مجلس النواب". رئيس الدولة يعلو على "الصلاحيات"، في سبيل ممارسة دور دستوري ناظم للحياة العامة.

انه مسار مُخل ومهين انتاج دستوريين وسجال مُتقنين بدون خبرة حول "صلاحيات" رئيس الجمهورية الذي وُصف في الدستور اللبناني بأنه "رئيس الدولة"! هو الذي يحلف اليمين الدستورية وهو يعلو على كل علاقات السلطة والنفوذ والمواقع، في سبيل سمو "الكتاب"، أي الدستور. تحجّج "رئيس الدولة" بصلاحيات، إهانة لدوره وللدولة وللدستور! هل يسأل مدير مؤسسة أو مدير مدرسة ما هي صلاحياته، بمعنى الموقع والسلطة وعلاقات النفوذ، أم يسهر على انتظام المؤسسة واستمراريتها وليس تعطيلها؟

تم خلال الاحتلالات، المباشرة أو بالوكالة، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة، تشويه المصطلحات الحقوقية. ليس الخلاف بالضرورة نزاعاً. والاجماع قد يكون هيمنة وديكتاتورية. وعلى العكس الاتفاق على عدم الاتفاق هو المستوى الارقى في الممارسة الديمقراطية، وحتى في العلاقات الإنسانية، ويتم الحسم من خلال المؤسسات.

5. ما معنى "يوّقع" في كل ما يتعلق بالرئيس التسلسلي في اية مؤسسة؟ هل تعني "يوّقع" الموافقة على كل ما تتضمنه الوثيقة ومجمل بنودها، وحتى كل تفاصيل صياغاتها؟ ام يوّقع الرئيس التسلسلي على صحة الإجراءات انسجاماً مع الهدف العام للمؤسسة وللمشروع؟ إذا كان "التوقيع"، في علم إدارة الأعمال، يعني شمولية الموافقة على كل التفاصيل، فهذا تعجيز وتعطيل في مسار الإدارة، وخرق لمفهوم المسؤولية، وخرق لقواعد توصيف المهام والتسلسل الوظيفي الذي يتحول الى هيمنة الرئيس الأعلى.

ورد في ما يتعلق بالتشكيلات القضائية: وهل انا علبة بريد؟ يعبر هذا القول عن مدى تدهور مضامين بديهية حول المسؤولية. تراقب الرئاسة التسلسلية الانتظام العام والمعايير. لا يتدخل مدير مؤسسة في اعمال كل قطاع، بل يُشرف على الانتظام العام انسجاماً مع اهداف المؤسسة. يتحوّل كل سياق خارج حسن ممارسة التسلسل الوظيفي من ضمانة للنظام العام الى هيمنة رئاسية تدمر المؤسسة لصالح هيمنة رئاسية او تبادل منافع وعلاقات سلطة ونفوذ. أصبح اليوم معنى "الصلاحيات" في لبنان تبادل نفوذ والا التعطيل!

6. موقع رئيس الجمهورية هو موقع "رئيس دولة"، يشغله ماروني، ولكنه ليس موقعاً مارونياً، وكذلك بالنسبة الى طائفة رئيس مجلس الوزراء... لا حصانة مذهبية لأي موقع، كما كتبته نايله تويني (النهار، 2020/12/14). خرق الدستور هو خرق للدستور لا تغطيه تبريرات مذهبية.

7. رئيس الحكومة هو المسؤول عن سياسة الحكومة (المادة 64). ويراقب المجلس النيابي الحكومة ورئيسها بشأن تنفيذ سياسة الحكومة. اما المسؤولية العليا "لرئيس الدولة" فهي الانتظام الدستوري، وليس التعطيل والاستمرار في التعطيل بعد خبرة سابقة مع رئيس الحكومة المكلف مصطفى اديب.

8. مفهوم الثقة *confiance* وتلك التي يمنحها المجلس النيابي، واستناداً الى الادبيات الحقوقية والفلسفية والأخلاقية، يعلو في تراتبيته على مفاهيم التشاور والاتفاق والتوقيع. انه لمؤشر مؤلم تراجع مفهوم الثقة التي هي معدومة في لبنان اليوم. الثقة هي أساس الشرعية، أي قبول الناس بسلطة الحاكم وليس ادعائهم.

9. في حال الخلاف، الذي هو ظاهرة ديمقراطية، وهو ليس بالضرورة نزاعاً، ولا يجوز ان يكون سبباً او حجةً للتعطيل، يتم اللجوء الى المؤسسات الدستورية في سبيل الحسم. مجلس النواب هو المؤسسة الام *matricielle* للشرعية الدستورية. هو الذي يمنح الثقة او يحجبها عن الحكومة. هل تحولت الثقة بالحكومة في لبنان الى درجتين: درجة أولى لدى رئيس جمهورية، ودرجة ثانية- او بالأحرى ثانوية! - لدى المجلس النيابي؟ ان المجلس النيابي هو الدرجة الاساسية التي تحسم. حتى في اغلب أنظمة الدرجتين فالدرجة الأولى لا تُعطّل الدرجة الثانية والتي هي، في ما يتعلق بثقة المجلس النيابي، الدرجة الأساس.

* عضو المجلس الدستوري سابقاً، 2009-2019.

رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، جامعة القديس يوسف.

المؤرخ كمال الصليبي: بدأت الحرب اللبنانية

عام 1920 ونهايتها كانت في الطائف

هذه المقالة القيمة هي استعادة لمقابلة مع المؤرخ كمال الصليبي نشرت في ملحق النهار في 18 تموز 1992



أحسب أنني كمؤرخ أرى إلى الحرب اللبنانية على أنها كانت حرباً أهلية لبنانية. صحيح أنها شهدت تدخلات، ولكن كانت هذه التدخلات إقليمية أو شبه إقليمية، فهي تبقى ثانوية قياساً إلى المشكلة الأساسية، منذ أن وُجد لبنان، وقبل أن يوجد أيضاً، كان في نظام المتصرفية من ينادي، نحو العام 1900، بلبنان كبير تكون فيه الغلبة للفريق المسيحي، كما ساد اعتقاد بأن سكان هذا البلد لبنانيون، ووُلد لبنان فعلاً عام 1920. طبعاً إلى جانب هذا الطرح، برزت طروحات عديدة، ومن بينها ما صار يُعرف بالطرح العربي وغيره من الطروحات الأيديولوجية المختلفة التي دخلت في تناقض فيما بينها، وكانت على ارتباط بالانقسامات الدينية المتعارف عليها في لبنان كطوائف. وقد تسبب هذا التناقض بأزمات تفاقمت إلى درجة بات معها مستحيلاً على لبنان أن يكون دولة عربية ذات سيادة واستقلال. وكانت الحرب الأهلية حلاً لهذه المشكلة، فبعد وصول مختلف الأطراف بتناقضاتها إلى خانة الاشتباك، انتهت الحرب بنتيجة هي الأفضل، إذ دعت إلى الاتفاق حول لبنان المستقل ولبنان العربي في وقت معاً.

. هذه النتيجة هي نوع من التصالح الذي عبّر عن نفسه في اتفاق الطائف. وعلى الرغم من أن فكرة التصالح وُجدت من قبل عام 1942، وكانت أكثر لباقة ودقة من صيغة الطائف، إلا أنّ اتفاق الطائف سمّى الأمور بأسمائها، في حين أن صيغة 1942، المهدبة للبقعة، ظلت أقرب إلى صيغة التفاهم. أي بمعنى آخر، ما حدث في الطائف هو إنزال الصيغة من علياء المستوى اللبناني إلى تناول الجميع. ولكن ما من اختلاف كبير في الأساس بين الميثاق الوطني لعام 1942 واتفاق الطائف.

ربما أرغم اللبنانيون على القبول بالطائف، و أدركوا أن لا طائل من وراء القتال وأنّ زوال لبنان أمر غير مرغوب فيه، لا إقليمياً ولا دولياً، وكذلك الأمر تقسيمه إلى كانتونات، فليبنان كله لا يكفي لأن يكون كانتونا واحداً.

وما حدث هو أننا اكتشفنا أنه ينبغي علينا العيش معاً، وعلى مستوى ما من الفضيلة الوطنية. وقد طُرحت علينا هذه الفضيلة نفسها في الماضي، وعلى نحو لائق. أمّا اليوم، فقد فُرضت علينا فرضاً، ذلك أن اللبناني العادي، في الماضي، لم يكن مستعداً بعد لفهمها، كما أنّ السياسي اللبناني أساء التصرف في إطارها، وهكذا، وبعد أن غنّى الكل مآله حتى آخره، وبعد أن دفعت الأمور إلى نهاياتها، تثبّت اللبنانيون من استحالة التوصل إلى نتيجة، وفرضت الظروف عليهم الوفاق الوطني.

لا أقول هنا أنه كانت لديّ توقعات، ولكنني في العام 1975 كتبت مقالاً في "جريدة النهار" قلت فيه آنذاك إن الميثاق الوطني سيُفرض على اللبنانيين فرضاً في آخر المطاف. ولهذا السبب أعود إلى القول إن الحرب في لبنان كانت أهلية، وكل محاولة لتصويرها على أنها حروب للأحرار على أرض لبنان هي تزوير للواقع، أو تعني على الأقل أننا لا نعرف أنفسنا وأننا نناقش. هناك دائماً من يصطاد في الماء العكر، وهذا صحيح، ولكن الماء العكر موجود أصلاً، ولبنان نفسه كان "عكراً" إلى درجة تتيح لأيّ كان أن يصطاد في مائه.

الأمر المهم الذي تحقق هو أنّ الحرب انتهت، لا اعرف ماذا سيكون عليه المستقبل، فقد يطرأ تطور ما في هذه اللحظة يقلب الأمور رأساً على عقب، ولكن من المؤكد أنّ ما عرفناه في سنوات الحرب وصل الآن إلى نهاية. وعلى جاري العادة بعد نهاية كل حرب أهلية، لا بد من أن يتعرض بعض الفرقاء لصدمة ما، ممّن كانوا يتوقعون الحصول على أكثر من ما تحقق، لا سيما أن الفريق صاحب المشروع الأساسي، أقصد الفريق المسيحي، كان يعتقد أنه سيربح الحرب ويفرض رأيه وإرادته على سائر الفرقاء، وما أراه، أنّ الذي تحقق لمصلحة الجميع، يميل إيجاباً إلى مصلحة هذا الفريق، بشكل خاص. إنّ هذا الفريق وأعني به الفريق المسيحي، لا يزال يشعر بالصدمة، ولذلك ما زال القلق يسود بعض أوساطه، قلق يُعبّر عنه بحديث من نوع "راحت علينا" و"انقسمنا وينبغي علينا توحيد الصفوف"، وهذا هو الخطأ بعينه. لأنك إذا شرعت في توحيد الصفوف، فذلك يعني أنك ما عدت تفكر. فالأمر الجيد أن يكون هناك اختلاف في الأفكار. والواقع أن هذا الأمر تحوّل إلى صدمة من الممكن أن تجدها لدى أكثر من فريق، غير أنها تبدو بارزة بوضوح لدى الفريق المسيحي.

أما الإصرار على تسميته بالفريق المسيحي وليس الماروني، فلأنني أرى أنه مسيحي وليس ماروني، وهذا ما ألمسه مباشرة من خلال لقاءاتي بعدد كبير من المسيحيين. أحياناً أشعر أن الموارنة متعقلون أكثر من غيرهم من المسيحيين الذين تلقوا الصدمة. لقد طرح الموارنة فكرتهم وانخرطت الأغلبية الشيعية الساحقة تحت راية قيادتهم، لم يفكر أحد في صيغة 1942 لنقول بمبدأ المشاركة، ولم تكن هذه الصيغة قابلة لأن تعمل وللأسباب التي أسلفت ذكرها. ولكن "الطائف" أعاد التأكيد عليها، واعتقد أنها تأتي في مصلحة الفريق المسيحي، فهي في الأساس فكرته ومقبولة من قبل الجميع، إلا إذا استثنينا مَرْضى التطرف الذين لا يجدون لهم أتباعاً ولا يشكلون خطراً على الإجماع العام. في النهاية ليس هناك من رابح وخاسر، لقد تصادمت كل الطروحات وانتصر الطرح اللبناني العاقل.

هل يعني هذا أنني متفائل؟ لقد تناولت في ما سبق ناحية من المسألة، وهناك نواح أخرى لا أجدني متفائلاً حيالها. فالحديث يدور حول فكرة لبنان والإجماع عليها، وربما كان من شأن الإجماع على فكرة لبنان أنّ نستحدث لبنانَ يستحيلُ العيش فيه. المهم أن الفكرة الأساسية هي فكرة الكيان اللبناني. وعندما كتبتُ في "النهار" عام 1975 أنّ الميثاق الوطني سيُفرض فرضاً، لم أقل إنّ العملية ستأتي من الخارج أو من جهة القوى العظمى أو العربية، قلت إنّ الظروف الدولية ستفرض الميثاق. وهذا ما تمّ بالفعل نظراً لعجز أيّ طرف أن يهزم الآخر. ولا أجد صلة في الشبه الذي يذهب إليه البعض بين ما حدث عام 1860 (يوسف بك كرم ونفيه إلى الخارج) وما تعرّض له ميشال عون أبرز القادة المسيحيين في نهاية الحرب. ففي عام 1860 لم يكن هناك لبنان، كانت هناك أوضاع تتعلق بالإمبراطورية العثمانية، أوضاع شديدة الاختلاف ولا تُقارَن بالساند اليوم. ففي ذلك الوقت كان لبنان جزءاً من السجال حول المسألة الشرقية، وترتيب خلافة الدول الغربية للدولة العثمانية. أما الآن فنحن نحيا في لبنان الدولة التي أنشئت باسم "لبنان الكبير" عام 1920 واعتُبرت مستقلة عام 1943. الواقع أن مسار هذه الدولة قد تعقّد، ولو ساد التعاون بين أبنائها وفق جوهر الدستور ونصّ الميثاق الوطني، لكان من نصيبها أن تكون "سويسرا الشرق" لِمَا سادها من شغف المدنيّة والجمال والمحافظة على البيئة. واعتقد أن الفريق المسيحي سيقنع في نهاية المطاف أنه لم يخسر. لا بل لعل تجربتنا، وأقصد بها تجربتنا كلبانين على وجه العموم في الحرب، كانت جيدة. فقد انضحت فكرة لبنان في نهايتها. طبعاً قد يقال إن الطائف تمّ برعاية عربية ويوحى من أميركا وأوروبا، وإن صلات بعض الدول العربية ببعض الأطراف اللبنانية سهّلت التقاء اللبنانيين حول الطائف. ولكن مهما كان من أمر هذا، إنّ فكرة الطائف والطريقة التي تمّ بها كانت لبنانية. إنها صيغة لبنانية شبيهة بالصيغة التي وُلدت عام 1942. في ذلك الوقت تفاخر أناس من أمثال مصطفى النحاس بأنهم صنعوها، إلا أن الفكرة لبنانية، فكرة أناس من أمثال كاظم وتقي الدين الصلح وزعماء الكتلة الدستورية، وما حدث أنها نالت إعجاب العرب وأميركا وبريطانيا، وفي اعتقادي أن الفرنسيين أعجبوا بها سرّاً منذ البداية.

نقل إذاً شكراً لله لأنّ هناك من أكثر ثناءً وجمعنا ورعى مصالحنا، إذ لا يعقل أن يكون السبيل الوحيد لإرضائنا هو استمرارنا في القتال، فتجربتي في التعليم الجامعي في (الجامعة الأميركية) جعلتني ألاحظ مثلاً أنه في العام 1974 كان الجسم الطلابي في جامعتنا يمثل جميع الفرقاء على اختلافهم، وخلال الحرب اقتصر تمثيله على فريق دون آخر. أما الآن فلقد عاد التمثيل إلى سابق عهده. وإذا نظرنا إليهم اليوم، نجد أن نظرتهم إلى هويتهم واحدة، أي أنهم جميعهم أصبحوا يعتبرون أنفسهم لبنانيين. عام 1974 لم تكن هذه الحقيقة مؤكدة. فقد كان هناك من يرفض العلم اللبناني والنشيد الوطني. إذاً، هناك شيء ما تحقق اليوم: الإجماع على شيء اسمه لبنان، اسمه هوية لبنان، اسمه الكيان اللبناني.

عام 1975 كانت العروبة مشروعاً اسمه القومية أو الوحدة العربية. وأصبحت العروبة اليوم صفة أساسية للهوية اللبنانية، وكفّت عن أن تكون مشروعاً يهدد الكيان اللبناني. فلا خلاف اليوم حول حقيقة أنّ لبنان جزء من العالم العربي، وأنّ أهله يتكلمون العربية وينتمون إلى الحضارة العربية. ما من تحقّظ حول هذا الأمر. في السابق كان فريق من اللبنانيين يحاول فرض مشروعه على سائر اللبنانيين دون استشارتهم. كذلك الأمر كانت القومية العربية مشروعاً، ويسقط المشروعين سقط التحقّظ الذي كان يسبّب التخوّف.

لا أقول إن المستقبل أمامنا زاهر، إلا أنّ جزءاً من المشكلة قد وجد حلّه. وهذا ما يدفع البعض إلى الإحساس بالغبن. لماذا؟ لأنّ هذا البعض لا يريد أن يغادر المتاريس ويأمل بما يطرأ على الصعيد العالمي لمساعدته على استعادة الغلبة. هو فريق واحد بين فرقاء عدة من الشعب، يأمل بالسيطرة على مشيئة الآخرين، خرج من الحرب وكأن العديد من قادته وقاعدته لم يتعلم شيئاً ولم ينس شيئاً. إنه أمر غير معقول، ومن يفكر بهذه الطريقة فهو غير عاقل، ولحسن حظنا أن الفريق الذي يفكر بهذه الطريقة لم يستطع الانتصار في الحرب كما كان-هو وغيره- يعتقد. وربما لن يخوض حرباً أخرى. وإذا كان يتمتع بالقدر المعقول من الإدراك والفهم، فعليه أن يهمل للطائف لأنه أفضل ما يمكن أن يُعطى لمسيحيي لبنان ومسيحيي الشرق، ولأنه أفضل تطبيق للعروبة كفكرة علمانية في لبنان وسواه.

أما إذا كان الاعتراض بأن الطائف أفقد السلطة في لبنان نصابها الداخلي، أي جعل من السلطة اللبنانية خارج بيروت، فليس لديّ اعتراض على ذلك. نحن الذين خربنا بيتنا. الجميع يريد لبنان سليماً معافى. والشعب اللبناني مجتمع على إدراك هويته. غير أنّ الطامعين بالمواقع السياسية يستندون إلى التناقضات، ولا يريدون، في الوقت نفسه، التخلي عن مواقعهم الطائفية. فالفرض السياسي في لبنان غرض أعمى، وما من أخلاق تلجم العمى السياسي. نحن نحتاج لما يضبط الوضع، لمن يحدّ من غلواء الطامحين طائفيًا.

لا مجال لنظام رئاسي في لبنان، لقد تحقّق الاعتراف بأهمية الوجود المسيحي، وثمة قناعة عامة بأن يكون المسيحي رمزا لرئاسة الجمهورية، ولا بيدل شيئاً من حقيقة الاجماع حول هذه القناعة مهما دار السجال حول الصلاحيات وغيرها. ولكنّ الجوهر في المسألة أنّ تجربة "الطائف" وما سبقها تُبقي الأمور معلقة على أخلاقيات السياسي اللبناني. ولا أجدني متفانلاً بهذا الشأن.

لذلك أقول إن الحرب بدأت عام 1920، لا بل قبل ذلك، حين كتب جوبلان حول لبنان، وحين سافر البطريرك الحويك إلى باريس، أما نهاية الحرب فهي في الطائف.

مادة هذا المقال تسند إلى مضمون حوار طويل أجراه "ملحق النهار" مع المؤرخ كمال الصليبي- جريدة النهار 18 تموز 1992

في البدء كان الانقلاب على العيش المشترك واستمر انقلاباً على الدستور

بقلم: حارث سليمان



في كتابه بعنوان " في معترك القضية اللبنانية" يتصدى الدكتور عصام خليفة ل " مقولة التعددية الحضرية" التي شكّلت برأيه، ولا تزال، أطروحة تحمل في ثناياها المقدمات النظرية لحل " الكاتنونات" أو " اللامركزية السياسية"، هذا الحل الذي يُعتبر، من وجهة نظره، "مدخلا عمليا لتفكيك الوطن اللبناني وليقنة المشرق العربي، والتعددية الحضرية برأي الكاتب تختلف عن 'التعددية السياسية، التي تستند الى حرية الرأي، أو التعددية بالمفهوم المسلّم به في علم السياسة، ويؤكد الكاتب أنّ "التعددية السياسية، التي تشكل نقض المنحى التوليتاري في السلطة والدولة والمجتمع، هي مجال تأييد وممارسة من قبل أي ديمقراطي علماني". وينطلق الكاتب من الاعتراف بان لبنان يعاني من، "أزمة كيانية عميقة هي محصلة لجملة عوامل وتراكمت" وفي طليعتها الاستغلال الاجتماعي وتوتر العلاقات بين الطوائف وأزمة القوى السياسية التي كانت في الحكم أو في خارجه وتأثير القوى الإقليمية والدولية. كما يعترف أنّ في لبنان " بنى اجتماعية (طوائف) متميزة في بعض خصائصها". ويضيف ب " أنّ أبة أيديولوجية-ما فيها مقولة التعددية الحضرية- لا تأتي من لا شيء بل تعكس بنيات وتراكمت اجتماعية وسياسية وثقافية موجودة في المجتمع اللبناني. لكن ما يهم الكاتب أن يؤكد هو إنّ التمايز بين الطوائف لا يشكل " تعدد حضارات".

وأن هذا التمايز ليس- كما يذهب منظرو " التعددية الحضرية" ظاهرة أزلية أبدية يجب أن تبقى وثبتت في عقول الناس وأعرافهم وفي طبيعة النظام السياسي المرتجى. ...

على الرغم من أنّ الكيانات الطائفية لها تأثيرها في مجتمعنا اللبناني من نظام العائلة، إلى نظام الزواج، إلى المؤسسات المختلفة، إلى التربة، إلى قاعدة المجتمع الإثنية، إلى توزيع الناس، إلى السكن، إلى الهجرة من الريف إلى المدينة. لكنّ مفهومنا لهذه الكيانات ينطلق من فهم تاريخي لها في واقعها وفي مستقبل تغيّر ها.

يضيف الكاتب " إنّ تنفيذ مقولة" التعددية الحضرية"، وما ينبثق عنها من مشروع سياسي، يفترض التفريق بين فئتين:

- فئة- أ - تشكل الأكثرية الساحقة- وهي مخرصة في سعيها لإيجاد مخرج من أزمتها الكيانية. ونحن نحترم إخلاصها وإليها نتوجه.

- فئة- ب- تشكل الأقلية الضئيلة- وهي سينة النية، تابعة لقوى خارجية، تعرف أنها، تحت ستار إعطاء الحل للأزمة العميقة التي تعصف بمجتمعنا، تقدّم مشروعاً بشكل مدخلا إلى أزمات وويلات توصل مجتمعنا اللبناني- وربما المنطقة العربية- إلى مرحلة التفتت والدمار. واللغة الوحيدة مع هذه الفئة هي الصراع الشامل الذي لا يقبل الحلول الوسط.

وعلى الرغم من أن كتاب د. خليفة يناقش مقولات شاعت خلال الحرب الأهلية، وخاصة في سنوات السبعينات منها، إلا أن الأزمة السياسية الراهنة في لبنان تستعيد طروحات، قديمة جديدة، ظن اللبنانيون أن اتفاق الطائف قد حسم الخلاف عليها، وأن تلك التسوية التاريخية التي ترجمت دستورا ملزما لكافة فئات الشعب اللبناني وقواه السياسية، قد أصبحت راسخة في أفكار وسياسات وممارسات الأحزاب السياسية اللبنانية، لكن وقائع المعارك السياسية الراهنة والسجلات الحامية التي تطبع المشهد السياسي الراهن، تظهر جنوحاً من جهة أولى لتفسير الدستور على غير مقاصده، والا اقتراح ادخال تعديلات جوهرية عليه، وكأن اقتراح التعديل يبرئ ذمة من أقسم اليمين على احترام الدستور والسهر على حسن تطبيقه، يعفيه من الالتزام بقسمه، أو أن الطالب بتفسيره يجعل من يمينه لاغياً، فكيف يسهر مسؤول على احترام نص تلتبس عليه معانيه ومقاصد نصوصه، مما يتيح له ممارسة صلاحيات لم يوردها أي نص دستوري، ولم يسبقه إليها أي مسؤول سابق.

لا يقتصر الأمر على محاولات الالتفات على الدستور والتنكر للتسوية الوطنية التي انتجته، بل تذهب فئات أخرى الى استعادة طرح مقولات الفيدرالية والتعددية الحضرية، وهي طروحات سبقت اتفاق الطائف وكانت واحدة من الاسس الفكرية ثم السياسية التي قامت عليها الحرب الاهلية، والتي هدّدت اسس العيش المشترك، وطُرحت اعادة النظر بوحدة لبنان وحدوده الجغرافية وبنيتة الديموغرافية، ومؤسساته السياسية والدستورية.

إنّ رواج هذه المقولة مجدداً - خاصة في الأوساط المسيحية- لا يعني أن مسؤولية هذا الرواج تقع فقط على عاتق غياب نخب سياسية مسيحية سياسية، تستطيع تجديد الدور المسيحي في لبنان وتطويره ليشكل قاطرة للمجتمع اللبناني بكافة فئاته، نحو الاندماج بمنجزات العلم والابداع الحداثي في منطقة عربية تتقدم وفي عالم يتعولم، بل يوجب التأكيد على مسؤوليات أربع : أولها تنامي مشاريع الاسلام السياسي بأشكاله الثلاثة السني السلفي والسني الاخواني والشيوعي التابع لولاية الفقيه، و ثانيها ممارسة ارهاب معولم باسم الاسلام، وثالثها قيام ايران ب "توسيع نفوذها الإقليمي" عبر قيادة حلف للأقليات يمتد من طهران الى بيروت ويسعى لجمع اقليات المشرق في مواجهة اكثرياتها الوطنية، وينتظم داخل هذا الحلف كل اقليات المنطقة من ارمينيا الى ايران والعراق وسورية ولبنان، ورابعها انفراط عقد مؤسسات الدولة اللبنانية واستباحتها كغنيمة يجري اقتسامها والتخاصم حولها بين مختلف احزاب الطوائف.

ويتبدى في الدراسة، التي ننشر القسم الاول منها، في هذا العدد، أهم المرتكزات النظرية لمقولة التعددية الحضارية، فيما سننشر في العدد القادم، القسم الثاني من الدراسة والتي تتضمن تنفيذ ونقد الدكتور **عصام خليفة** ل التعددية الحضارية وتداعياتها السياسية والاجتماعية:

القسم الأول

أولاً: في المرتكزات النظرية:

لن نستطيع أن نعرض في هذه الدراسة كل الطروحات المتعلقة بهذه المقولة. ولكننا سنأخذ طروحات مُنطّرين ثلاثة يُعتَبَرُون الأكثر تماسكاً نسبياً على الصعيد الفكري، وهم: الأب يوسف مونس، والدكتور فؤاد أفرام البستاني، والأستاذ أمين ناجي. وسوف نعرض، بإيجاز، موقفهم من: الإسلام، المسيحية، مفهوم الوطن، العروبة، الحل المقترح.

1. الموقف من الإسلام والمسلمين:

- الأب يوسف مونس (1):

يذهب الأب مونس إلى أنّ " البنية الأثنية الإسلامية العربية، أي أثنية أهل السهول والبوادي (روح البادية-ابن خلدون)، تغلب عليها روح الترحال والغزو والتهديم والتدمير، ويطبعها القرآن بطابعه وخلقيته المميزة، (عقدة التسامي، روح السلطة، الجهاد المقدس، وروح العدوانية) (2).

ويدين الأب مونس المرحلة التي سبقت الحرب اللبنانية، حيث رحنا نخلط ونمزج بتعهر فكري وسياسي وحضاري مخجل نفسيات شعوب أهل الجبال والكبرياء وأهل السهول، أهل المدائن الثابتة والحضارة المرهنة مع أهل التحولات والمتغيرات الأدونيسية والتجسّدات الوثنية والمسيحية مع ذهنيات أهل الثوابت المنزلة المطلقة في اللغة والشرع والمعتقد (3).

وعلى صعيد الموقف السياسي، يقول مونس " إما أن يتنازل المسلم عن إسلامه ليلتقي بالمسيحي على قدم المساواة في الأخوة البشرية والوطنية وفي ممارسة السلطة السياسية وهذا غير جائز في الإسلام، وإما أن يرضى المسيحي بحكم الإسلام وأن يصبح من أهل الدّمة وهذا ضد حرية الإنسان والديمقراطية" (4).

ويدين الأب مونس موقف الإسلام الذي ينمّي في رأيه- "روح العدوانية والعنصرية وروح التسلط والتعالي ومركبات الكبرياء والتسامي" (5).

ب- الدكتور فؤاد أفرام البستاني (6):

يؤكد الدكتور البستاني بأنه " إذا رضي المسلمون اليوم، تحت ضغط الظروف، بالتنازل عن بعض ما يفرضه دينهم فسيأتي غيرهم غداً وينقض باسم الدين عينه ما أبرمه سلفه" (7).

ج- أمين ناجي (8):

يقول الأستاذ أمين ناجي بأن "الإسلام دين ودولة، سلوك وأخلاق، حياة يومية ومعاملات" (9). ثم يؤكد في مقالة وردت في الصياد أنّ "الإسلام يطلب من المسلم أن يحيا إسلامه في نظام إسلامي: الحاكم يجب أن يكون مسلماً، والفقهاء الإسلامي مصدرًا للتشريع، والأحوال الشخصية النظام الوارد في القرآن الكريم، والمسلم المرتد يُقتل شرعاً... فالوحدوية العضوية بين الديني والديني تجعل الحياة من نواحيها كافة إسلامية المنطلق والجوهر والهدف" (10).

2- الموقف من المسيحية والمسيحيين

- الأب مونس:

يذهب الأب مونس إلى أنّ " البنية الأثنية اللبنانية المسيحية، أي أثنية أهل الجبال والبحار (جبل لبنان)، تغلب عليها المحاور الجغرافية الثابتة وحضارة وفولكلور أهل الجبال" (11)، وأنّ الموقف المسيحي " ينطلق من المحبة والخدمة وبذل الذات، وينمي روح الأخوة والاحترام"، إنه موقف " المحبة، ورغم خطئه في مسيرته التاريخية، ينطلق من قبول تمايز الآخرين، وينتهي حتى إلى الشهادة لهم بغدائهم وبذل الذات حبا لهم" (12).

ب- الأستاذ أمين ناجي:

يعتبر الأستاذ أمين ناجي بأنّ " المسيحيين يميزون بين حقلي الزمانيات والروحانيات، فهم " يعطون ما لقيصر لقيصر وما لله لله". إنهم " علمانيون في طبيعة تطلعاتهم المدنية وإن تأخرت العلمانية -لأسباب تاريخية- في الظهور في أوروبا" (13).

ج-الدكتور فؤاد أفرام البستاني

يعتبر الدكتور البستاني بأن "سبب هذا النزاع الأساسي يعود إلى الاختلاف بين المعتقد الديني الإسلامي والمعتقد المسيحي في النظر إلى الدولة والوطن..."(14). ويؤكد في الوثيقة المقدمة إلى سيدة البير (15) " بأن لبنان كما ننظر إليه (المسيحيون) حلّ بذاته، وكما ينظر إليه (المسلمون) أزمة مستمرة"(16). وينطلق من أنّ "الشعب اللبناني، في تكوينه الحاضر، يعيش على مستويين متباينين في الدين والحضارة: المسيحية والإسلام"(17). ويستنتج أن " لا بد من تسوية المستويين أو فصلهما لتصبح الحياة ممكنة"(18).

3-الموقف من الوطن:

-الأب مونس:

يؤكد الأب الدكتور أنّ " الوطن ليس في تعريفه الأساسي حدوداً جغرافية فقط تعيش ضمنها مجموعة من الناس فسيفسائية التركيب، بل مجموعة من البشر موحدة في أثنيّتها، أي واحدة في ماضيها وفي حاضرها وتطلعاتها المستقبلية. بتعبير آخر هي واحدة موحدة في حضارتها"(19). ويضيف " إما أن يكون الوطن مؤلفاً من أثنية حضارية واحدة ليحيا وإما لا يكون"(20). هذا على الصعيد النظري العام بالنسبة لمفهوم الوطن، فهل ينطبق هذا المفهوم على لبنان؟ " إنّ لبنان هو وطن مكون من مجموعات اثنية وديانات وحضارات مختلفة في أصلها وفي تاريخها". ويعتبر الأب مونس " أنّ الوطن في الإسلام لا يرتبط بالأرض بل بالناس (جماعة المسلمين)، لذلك لا يمكن أن يلتقي الإسلام بأناس لهم ولاء بأرض معينة"(21).

ويستشهد بكتاب الدكتور الشيخ صبحي الصالح، النظم الإسلامية، ص 255، حيث ورد أن "ولاء المسلم لا يكون إلاّ للأمة الإسلامية. فلا قيمة للوطن إلاّ بارتباطه بالدين"(22).

إنّ الاستنتاج واضح في سياق هذه المقدمات: لا إمكانية بناء وطن موحد بين المسلمين والمسيحيين.

ب-الدكتور البستاني:

يوضح الدكتور البستاني رأيه في الوطن الذي يسعى لإنشائه: " أمّا المسيحيّون فقد قاتلوا مئات السنين ليكون لهم وطن ولا يكونون فيه أهل دّمة"(23). إنه " لبنان المتصرفية مضاف إليه: بيروت، ورقة أرض في البقاع تبدأ من أقدام جبال الأرز- صنين- الكنيسة- الباروك، وتمتد عشرة كيلومترات في السهل باتجاه سلسلة جبال لبنان الشرقية. على أن تبحث بعمق مسألة القرى المسيحية في ما تبقى من البقاع، وفي عكار، وفي الجنوب"(24).

ج-الأستاذ أمين ناجي:

لا يشير الأستاذ ناجي إلى مفهومه للوطن لكنه يطرح " المناطقية كحل يجعل من " لبنان دولة تحافظ فيها كل جماعة من جماعاته على خصائصها في إطار حرية الضمير، واحترام الغير، والمواطنة الكاملة، وتكافؤ الفرص"(25). وهذا الموقف يؤمّن " الوحدة في التنوع".

4-الموقف من العروبة

- الأب مونس:

يقع الأب مونس في بعض التناقض عند تصديه لمفهوم العروبة: فتارة يؤكد بشكل مطلق وشامل، بأنّ "العروبة عصبية دينية" وأنها " عنصرية جديدة"(26)، بينما

يشير في مكان آخر إلى أن العروبة تعني، للمسيحي، "تيارا حضاريا، ثقافيا، فكريا، لغويا، أدبيا، سياسيا، ثوريا، يكون نقطة تحوّل في رسم وجه الإنسان الشرقي الجديد". وتعني العروبة للمسلم الإسلام وحسب: العروبة هي الإسلام والإسلام هو العروبة"(27).

ويذهب الأب الدكتور إلى التقرير بأن "العقل العربي يعاني من انحرافات لن يمكنه التخلص منها"(28).

ب-الدكتور البستاني:

يذهب كاتب "الروائع"، وصاحب "دائرة المعارف"، إلى إطلاق الحكم العام الذي -في رأيه- لا يقبل المناقشة: فما من أحد حتى اليوم حدد العروبة بغير ما يؤول إلى قيام الدولة الإسلامية"(29).

ج-الأستاذ أمين ناجي:

يذهب إلى التأكيد بأن علاقة الإسلام بالعروبة هي علاقة العلة بالمعلول ولا يمكنها أن تحيا لحظة واحدة إذا لم يكن الإسلام نسغها"(30). "ولا عروبة لولا الإسلام. ولا استمرار للعروبة لولا الإسلام"(31). لكنه بعد هذه الأحكام القاطعة المانعة يعود فيستدرك بأن الذين لم يربطوا العروبة بالإسلام ثلاث فئات:

"أ- المسيحيون (ومن بينهم نجيب العازوري، وقد كان في خدمة أهداف سياسية غربية معينة) الذين رأوا في ما بعد أنهم يسرون في خط مخالف للحقيقة".

"ب- الشيوعيون والماركسيون الذين يمتطون أي جواد يوصلهم إلى هدفهم، والعروبة بين أيديهم ستتخطم أشلاء.

"ج- المسلمون الذين ليست لهم مسؤولية حزبية أو عقائدية أو رسمية... وليس عندهم أكثر من الانتماء السوسيولوجي"(32).

5 الحل المقترح:

أ- الأب مونس:

يرى أنّ الحل يكون باحتذاء "الأمثال التقدمية لهذا النهج، الثقافي والحضاري العلمي الصحيح، كثيرة وأهمها سويسرا والاتحاد السوفياتي وبلجيكا وكندا"(33).

ب-الدكتور البستاني:

يمكن اعتبار الحل الذي يطرحه رئيس الجامعة اللبنانية الأسبق الأكثر تطرفا، فهو يستنتج " أنّ الصيغة اللبنانية الحالية غير قابلة للعيش وأن الجيل الذي حاول بناء دولة معاصرة منذ 1943 حتى اليوم جيل عمَل في الفراغ"(34). ومن جهة أخرى " لم يجن لبنان الصغير من تجربة لبنان الكبير سوى الخراب والإفلاس"(35). ولذلك "كانت إعادة النظر في الصيغة اللبنانية الحالية أمرا ملحا"(36). وقد رأينا أنه-مع جواد بولس وشارل مالك وإدوار حنين-قد اقترح العودة إلى لبنان المتصرفية مع بعض التعديلات.

ج-أمين ناجي:

ينطلق الأستاذ أمين ناجي، في تصوره للحل المقترح، من " البيهيات التالية:

- 1-اللبنانيون شعب غير متجانس.
- 2-إسلام المسلم لا يكتمل إلا بالنظام الإسلامي.
- 3-العروبة جسم روحه الإسلام.

واعتماد البيهيات أعلاه يوصل تلقائيا إلى الإقرار:

- 1-بحقّ المسلمين في أن يعيشوا وفقا لنظامهم الإسلامي.
- 2-بحقهم في الإيمان بالعروبة وبكل مستلزماتها.

والإقرار بالتالي:

- 1-بحق غير المسلمين في الحياة في نظام علماني تام شامل.
- 2-بحقهم في الحياة في مجتمع لا يخشون أن يكونوا فيه أهل ذمة أو مواطنين من درجة ثانية"(37).

والهدف الذي تجد فيه " المسألة اللبنانية" حلّها الدائم النهائي:

- 1- إمّا أن يعيش غير المسلمين في دولة خاصة بهم، مستقلة تماما، ويعيش المسلمون في دولة خاصة بهم أيضا (أو يلتحقوا بدولة أخرى) وهذا حل مثالي (بالمعنى الخلقي للفظه).
- 2- وإمّا إذا ارتؤي الإبقاء على الجمهورية اللبنانية القائمة بحدودها الحاضرة-أن يوضع ميثاق وطني جديد ينظم الدولة على أساس الكونفدرالية"(38).

ثانيا: تطبيق مقولة التعددية الحضارية في الموقف السياسي للجبهة اللبنانية:

لقد استعرضنا حتى الآن أهم الجوانب النظرية التي شكلت الأسس التي قامت عليها مقولة التعددية الحضارية في لبنان. ولقد كانت هذه المقولة في أساس القرارات السياسية الخطيرة التي اتخذتها **الجبهة اللبنانية في خلوات ثلاث عقدتها في سيدة البير**، جاء القرار التالي:

" اعتماد تعددية المجتمع اللبناني، بتراثاته وحضارته الأصيلة، أساسا في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد، تعزيزا للولاء المطلق له، ومنعا للتصاحم بين اللبنانيين، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقا لخياراتها الخاصة"(39).

وفي النص الصادر عن خلوة زغرنا التي عقدت في 21 و22 كانون الثاني 1978 جاء في المادة 7 من ميثاق الجبهة ونظامها الداخلي:

" أن يؤسس البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد، على تعددية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضارته الأصيلة، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية جميع شؤونها، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقا لخياراتها الخاصة"(40).

مراجع القسم الأول

- (1) لبنان المستقل من الانصهار السياسي إلى الانشطار النفسي والجغرافي. سلسلة القضية اللبنانية. رقم 12 . منشورات الكسليك. كما نشر هذا البحث على حلقات في نشرة " اللبناني" بتوقيع الأب مونس.
- (2) المرجع نفسه. ص8.
- (3) المرجع نفسه. ص14.
- (4) المرجع نفسه. ص23.
- (5) المرجع نفسه. ص25.
- (6) لبنان الكبير: مأساة نصف قرن. سلسلة القضية اللبنانية. رقد 1. منشورات الكسليك.
- (7) المرجع نفسه. ص6.
- (8) الإسلام السياسي وهوية لبنان. سلسلة القضية اللبنانية. رqn 14. منشورات الكسليك. ومقال في مجلة الصياد. العدد 1676. تاريخ 1976/12/9
- (9) الإسلام السياسي...المرجع السابق. ص30.
- (10) مجلة الصياد. المرجع السابق. ص52.
- (11) الأب يوسف مونس. المرجع السابق. ص8.
- (12) المرجع نفسه. ص6.
- (13) مجلة الصياد. المرجع السابق. ص52.
- (14) فؤاد أفرام البستاني. المرجع السابق. ص4.
- (15) قتم هذه الوثيقة مع فؤاد أفرام البستاني كل من شارل مالك وجواد بولس وإدوار حنين.
- (16) راجع مجلة العمل الشهري. العدد الأول. ص110
- (17) المرجع نفسه. ص107.
- (18) المرجع نفسه. ص107.

- (19) الأب يوسف مونس. المرجع السابق. ص8.
- (20) المرجع نفسه. ص9
- (21) المرجع نفسه. ص9.
- (22) المرجع نفسه. ص24.
- (23) المرجع نفسه. ص28-29.
- (24) فؤاد أفرام البستاني. المرجع السابق. ص15.
- (25) من وثيقة مقدمة إلى خلوة الجبهة اللبنانية في دير سيدة البير. مجلة العمل الشهري-العدد الأول. ص111.
- (26) مجلة الصياد. المرجع السابق. ص56.
- (27) الأب يوسف مونس. المرجع السابق. ص33
- (28) المرجع نفسه. ص30.
- (29) المرجع نفسه. ص31.
- (30) فؤاد البستاني. المرجع السابق. ص12.
- (31) الإسلام السياسي وهوية لبنان. المرجع السابق. ص30.
- (32) المرجع نفسه. ص41.
- (33) المرجع نفسه. ص39.
- (34) الأب يوسف مونس. المرجع السابق. ص18.
- (35) فؤاد البستاني. المرجع السابق. ص22.
- (36) المرجع نفسه. ص24.
- (37) المرجع نفسه. ص24.
- (38) المرجع نفسه. ص46.
- (39) المرجع نفسه. ص48.
- (40) مجلة العمل الشهري. العدد الأول. ص114
- (41) جريدة الأنوار. تاريخ 1978/1/23

مرصد الطائف: بطاقة تعريف

هو مركز دراسات ونشر وتوثيق ومنبر حوار فكري ودستوري يعنى بممارسة الرقابة، من موقع موضوعي، وبالمتابعة للحياة السياسية وسير عمل المؤسسات الدستورية والسلطات العامة وقيس اداءها على معايير اتفاق الطائف والدستور اللبناني الذي ائبثق عنه، ويلتزم قواعد العيش المشترك واللغة الديمقراطية واصولها.

ومن اجل ذلك يقوم المرصد بإنشاء:

١_ **بنك معلومات** يجمع ويوثق كل ما يتعلق باتفاق الطائف نصوصا ومشاريع واوراق تمهيدية ومقالات وكتبا ومحاضرات ومؤتمرات، ويقوم المرصد بتصنيف هذه المعلومات وفهرستها واعادة تصنيفها وتبويبها عبر مداخل معلوماتية حديثة وروابط الكترونية، تجعلها في متناول الباحثين والكتاب والطلاب، وتشجع التفاعل المعرفي حول نصوص واحكام الدستور و مدى ممارسة السلطات العامة لصلاحياتها القانونية حسب المعايير المعتمدة.

٢_ يصدر المرصد **تقريراً فصلياً** **موثقاً**، عبر نشرة دورية تسمى " مرصد الطائف" وتهتم الدورية بنشر ورصد مدى انطباق الممارسة والخطب السياسية وسير المؤسسات الديمقراطية من جهة أولى مع المعايير الدستورية ومتطلبات وقيم العيش المشترك، من جهة ثانية، وينشر ابحاثاً ومقالات تغني الحوار حول هذه القضايا، ويحث على استكمال تنفيذ الاصلاحات التي أقرّها اتفاق الطائف ولم يجري تنفيذها لتاريخه.

٣_ ينشئ المركز **مدونة الكترونية** تكون نافذته التفاعلية مع الناشطين والباحثين واصحاب الراي.

٤_ يكرس المرصد اهتماما خاصا للتفاعل الفكري مع جيل الشباب وطلاب الجامعات واساتذتها ويكرس جزءا من نشاطاته للتفاعل مع النخب الجامعية عبر تنظيم **مؤتمرات فكرية**، او **حوارات شبابية تفاعلية**، حول قضايا الدستور والديموقراطية والحكم الرشيد وقواعد تداول السلطة واعادة بنائها.

بنود الوثيقة الدستورية / الرئيس سليمان فرنجية

أذاع رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية في شهر شباط 1976 بنود الوثيقة التي تضمنت النقاط الآتية:

- التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، فيكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.
- توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً ضمن كل طائفة. وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين.
- **انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية، ثم يقوم رئيس الوزراء بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية، وبعدها تصدر المراسيم.**
- اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لإقرار القضايا المصيرية، وأكثرية 55 في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى.
- وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين، وإنشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.
- قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية.
- إصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو إقالتهم. ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً.
- وضع نص يضمن الإسراع في إصدار المراسيم والقرارات.
- تعزيز استقلال القضاء وإنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.
- تعزيز اللامركزية في العمل الإداري
- **إزالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.**
- إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والإنماء من مهماته وضع برامج الخطط الإنمائية.
- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي
- تعزيز التعليم العام بما يؤدي إلى تعميم التعليم المجاني والزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية.
- وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش.
- تكريس حرية مسؤولية الصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية.
- تعديل قانون الجنسية.

إنها إعلان نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب، وتكون، إلى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب، ركيزة جديدة تضاف إلى ركائز الحياة الوطنية في لبنان، وتستمد قوتها من الولاء للبنان ومن الإخلاص في خدمته.

الشهرية الدولية للمعلومات 19 شباط 2014 https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_2429

مرصد الطائف دورية فصلية، متخصصة وموثقة، محدودة التداول وتوزع مجاناً

ترخيص وزارة الاعلام رقم 2043 تاريخ 02019/09/19

رئيس التحرير: حارث سليمان / Email hares.sleiman@gmail.com

مدير التحرير المسؤول : عارف العبد / Email : arefelabel@hotmail.com

المقالات الواردة في العدد تنشر باختيار ادارة المرصد وتبقى المعلومات والآراء التي تتضمنها ملكاً لأصحابها، تعبر عنهم وعلى مسؤوليتهم